جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إحصاء وإقتصاد تطبيقي

العنوان:

دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2013)

إعداد الطالب:

✓ بوستة نبيل

تحت إشراف:

أ/هدروق أحمد

لجنة المناقشة:

الدكتور: رتيعة محمد	جامعة المدية	رئيسا
الأستاذ: هدروق أحمد	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الأستاذ: صغيري سيد علي	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014- 2015

مقدمة عامة:

لقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل فعال والذي أصبح له هيكل خاص به وآليات وفعاليات تحكم سلوك ومعاملات الأطراف المتقابلة في أسواقه، كما يحفل بالعديد من التنظيمات والسياسات التي يستعان بها في حل مشكلاته على المستويين النقدي والمالي، ولقد تنامى الاهتمام بواقع الاقتصاد المشار إليه ومشكلاته على الصعيد العلمي والعملي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد أن اجتاحت العلاقات لاقتصادية الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينات في أعقاب فترة من الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

وتعد ظاهرة التضخم من اعقد الأزمات التي مرت بها معظم دول العالم، وأكثرها شيوعا في عالمنا المعاصر،و الذي تعاني منه دول الرأسمالية والدول السائرة في طريق النمو، فالتضخم اختلف تعريفه باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه .

إذ أن البشرية عرفت ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ قديم العصور أبان حضارات الشرق الأوسط إذا كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم الذهب، أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته، وقد ساهمت الحرب التي عرفتها منطقة الشرق الوسط منذ أقدم العصور في ارتفاع الأسعار بسبب السلب والنهب على كنوز العملات المعدنية من الذهب والفضة، بعد اكتشاف أمريكا واجه العالم أسوا حالات التضخم حيث انخفضت قيمة العملة من المعدن الثمين انخفاضا كبيرا ، وعندما ساد استعمال النقود الورقية في نهاية القرن 18 م في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أخذت ظاهرة التضخم تبرز بين الحين والآخر وبشكل يكاد أن يكون منتظما، وفي عام 1775 واجهت الولايات الأمريكية تضخما عالي بسبب قيام الحكومة بإصدار دولارات أوروبية لتمويل حرب الاستقلال، كما واجه العالم حالة من التضخم بعد اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا عام 1848 ، وعندما اخذ الذهب يتدفق من استراليا ،ألاسكا، جنوب إفريقيا، وفي القرن السابق واجه العالم أسوا حالات التضخم خلال سنوات الحربين العالميتين والسنوات التي تلتها مباشرة، وكان أسوؤها ذلك التضخم الجامح الذي حصل في ألمانيا في بداية العشرينات من نفس القرن،حيث ارتفعت الأسعار بمليارات المرات عن مستواها قبل الحرب.

فمشكلة التضخم، ظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن أغلب المفكرين الاقتصاديين ردوها إلى كونها ظاهرة تنتج عن الإفراط النقدي تظهر نتائجها في ارتفاع المستوى العام للأسعار وتنعكس آثارها في انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يدفع إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية ويسعون للتخلص منها بشتى الطرق، وإن ما يترتب عن ذلك كله عجز النقود عن أداء دورها في الاقتصاد المتمثل في دورها كمخزن للقيمة، وتبقى في ظل كل هذه التأثيرات مجرد أداة للتبادل والوفاء بالديون.

و الجزائر على غرار دول العالم، شهدت التضخم والذي سبب آثار وخيمة ألقت بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فبعد الاستقلال سعت الجزائر إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ومواكبة التطور الذي يعرفه العالم ،خاصة بعد الدمار الذي خلفه الاستعمار ، فانتهجت الجزائر في البداية النظام الاشتراكي ووضعت سياسات تنموية ولكنها أثبتت فشلها وخلفت وراءها آثار كثيرة ودلك لعدم تلاؤم السياسات المتبعة للواقع الاعتماد على استثمارات كبيرة ذات تكاليف باهظة دون إتمامها في اغلب الأحيان، وكذلك الأزمة البترولية سنة 1986 وهذا لاعتماد الجزائر على المحروقات، و هذا ما شكل جملة من المشاكل أهمها: البطالة، التضخم الحاد، الاختلال في ميزان المدفوعات... هذه الإختلالات أدت إلى إتباع نظام اقتصاد السوق، كمحاولة منها لتحرير الاقتصاد وذلك بفتح الأبواب أمام القطاع الخاص وتحرير الأسعار .....الخ.

إن من خلال ما تقدم ذكره، ومحاولة مني لدراسة واقع التضخم في الجزائر، يمكن تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي:

❋ **ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

و على ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الثانوية التالية:

- ما هو التضخم حسب النظريات الاقتصادية ؟
- ما هو اثر التضخم على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي أهم أسبابه في الجزائر؟
- ما هي المتغيرات الكلية المؤثرة في التضخم؟

فرضيات البحث:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار،و هو انخفاض مستمر في قيمة النقود أو في القوة الشرائية للنقود.
- الإفراط في الإصدار النقدي، بالإضافة إلى الإنفاق العام من أسباب التضخم في الجزائر.
- من المتغيرات الكلية المؤثرة في التضخم :معدل البطالة، أسعار البترول في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبرراتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- رغبة الطالب في التعرف أكثر على التضخم بصفة عامة وعلى أهم محددات وأسباب التضخم في الجزائر بصفة خاصة.
- تفشي ظاهرة التضخم ونقص التدابير والإجراءات للحد منها.
- خطورة هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري على المدى المتوسط والبعيد.
- محاولة إبراز دور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض الظواهر مثل التضخم.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- محاولة فهم تفسير المدارس الاقتصادية للتضخم.
- التعرف على محددات التضخم في الجزائر وكذا أهم الأسباب المسببة له، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنه.
- محاولة الوصول إلى نموذج يتطابق مع الواقع الجزائري.
- محاولة إثراء الموضوع بدراسة جديدة.
- محاولة إبراز دور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض الظواهر مثل التضخم.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي لمعالجة الموضوع كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما تم الاعتماد على الأدوات الرياضية باستخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل التضخم، وذلك بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية تساعدنا في تحليل وتفسير محددات التضخم من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع، وسيتم الاستعانة بالبرنامج (EVIEWS07) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من الأدوات وذلك نظرا لأهمية الدراسة ، فقد تنوعت مصادر المعلومات من كتب ودراسات وبحوث أكاديمية ومنتديات:

- الإحصائيات الرسمية (بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي).
- البرامج الإحصائية (EVIEWS07).

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي اعترضنا في إنجاز هذا البحث هي الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث ، وذلك عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد ما، وإسقاط ذلك قياسيًا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه، كما أن هناك صعوبات أخرى نوجزها فيما يلي:

- شح الإحصائيات وعدم دقتها ، مما ينعكس سلبا على الدراسة القياسية.

إطار الدراسة:

الإطار المكاني: تناولت الدراسة واقع التضخم في الاقتصاد الجزائري ويرجع سبب اختيار المكان أساسا لانتمائنا إلى الدولة الجزائرية، وكذلك لمعرفة المحددات المؤثرة على ظاهرة في الجزائر.

الإطار الزمني:لقد امتدت فترة الدراسة 1980إلى 2013 ،عرف الاقتصاد الجزائري عدة سياسات وأزمات.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد خلال الدراسة على عدة دراسات سابقة، ومن أهمها:

- **دراسة لِ: بركان زهية تحت عنوان** فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علم الاقتصاد، 2010.
- **دراسة لِ: السعيد هتهات** تحت عنوان دراسة قياسية اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة 2006.
- **دراسة لِ: حمادي خديجة** تحت عنوان علاقة التضخم بالأجور في الجزائر- دراسة قياسية اقتصادية، وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2009.

- **دراسة لِ: نجاة مسمش** تحت عنوان فعالية السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم، وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، 2009.
- **دراسة لِ: صغيري فاطمة الزهراء** تحت عنوان دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1982-2011 وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008، حيث تطرقت الباحثة لمختلف المناحي النظرية للظاهرة، بالإضافة للدراسة القياسية التي خلصت لتأثر التضخم بمتغيرات هي:معدل سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك .

وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات أننا وجدنا الكتلة النقدية والإنفاق العام ومعدل البطالة وسعر الصرف والناتج الداخلي الخام هي الأكثر تأثيرا في التضخم.

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة ثلاث فصول، كان منها فصلين نظريين والفصل الثالث تطبيقي، وهذا في محاولة بكل جوانب الموضوع المتشعب ، والذي يحتاج إلى الكثير من الدراسة.

- **الفصل الأول:** خصص لتعريف التضخم ومختلف أنواعه وأسبابه، بالإضافة إلى طرق قياسه وآثاره والطرق الكفيلة بمحاربته، وأخيرا تطرقنا إلى مختلف النظريات المفسرة له.
- **الفصل الثاني** :تطرقنا إلى أسباب التضخم وآثاره المختلفة في الاقتصاد الجزائري، مع التطرق إلى أهم محددات التضخم في الجزائر.
- **الفصل الثالث** :فقد خصص للإطار النظري للاقتصاد القياسي، بالإضافة إلى تقدير النموذج القياسي مع التطرق إلى الاقتصاد القياسي وتوضيح ذلك من خلال استعمال الاختبارات القياسية، وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى لمعرفة أي المتغيرات يدخل في تفسير التضخم في الجزائر.
- لنختتم الدراسة بخاتمة عامة ، يتم فيها استخلاص بعض النتائج واقتراح الحلول وتقديم مجموعة من التوصيات، ثم ذكر الأفاق التي يجب أن يتواصل فيها البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم

مقدمة الفصل:

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية وهي ليست ظاهرة حديثة النشأة وإنما تعود إلى العصور القديمة، لذلك تضارب المفاهيم حول مفهوم التضخم مما أوجد عدة أنواع متشابكة ومتشابهة فيما بينها وهذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، ومحاولة إيجاد السبل الناجعة لمكافحتها أو الحد من آثارها ونظرا لتشعب وتعدد الأبعاد والجوانب الخاصة بالتضخم قمنا بدراسته في فصل خاص من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف التضخم وقياسه.

المبحث الثاني: أنواع التضخم وأسبابه.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم والسياسات.

المبحث الأول: تعريف التضخم وقياسه

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، تُثير الكثير من القضايا التطبيقية والنظرية؛ لذا وجب تحديد مفهوم هذه الظاهرة، ومختلف الطرق المتَّبعة في قياسها.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أبسطها وأكثرها وضوحاً ما يلي:

- « التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار» [1].
- « يُقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر »[2].
- « التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما أسعار السلع عموماً، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل »[3].
- « يتمثَّل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد »[4].

ويمكن أن نضع تعريفاً شاملاً لظاهرة التضخم.

هو ذلك الارتفاع الدائم والمحافظ عليه في المستوى العام للأسعار خلال فترةٍ زمنية محددة، وتلجأ الأجهزة المهتمة بظاهرة التضخم إلى اختيار مجموعةٍ معينة من السلع تُمثِّل هذا الكم الكبير ويطلق على هذه

(1) محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1،2007، ص 154.

(2) نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص 257.

(3) محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 299.

(4) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،2002، ص 282.

المجموعة المختارة "سلة السوق"، وتقوم تلك الأجهزة بحساب نفقة جراء هذه المجموعة من السلع لسنةٍ معينة وتُقارنها بنفقة الشراء لنفس المجموعة في سنة الأساس.

المطلب الثاني: قياس التضخم.

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لابد من اللجوء إلى أسلوبٍ لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة، وتقييم مشاكله، بناءً على حساباتٍ صحيحة، وليس مجرد الشعور به.

وقياسُ التضخم هو عبارة عن تشخيص الوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً دقيقاً، بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً[1].

والجدير بالذكر أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار يحتاج إلى أجهزةٍ إحصائية كبيرة، كالدائرة العامة للإحصاءات والتي تقوم عادةً باحتسابها ونشرها بنشراتٍ دورية سنوية أو نصف سنوية[2].

لذا علينا تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي الذي يمكن تلخيصُه كما يلي:

أولاً– المُخفِّض الضمني لأسعار الناتج المحلي[3]:

يُحسب بالطريقة التالية:

$$\text{المخفِّض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.
- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، عمان، ط1، 2004، ص 317.
(2) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 258- 259.
(3) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 260.

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

ثانياً– الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

في كثيرٍ من الحالات ينصبُّ الاهتمام بشكلٍ خاص على تأثير التغيُّرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، بدلاً من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار؛ لهذا الغرض يُستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن احتسابه بعدة طرقٍ أهمها[1].

1– الرقم القياسي البسيط (الطريقة التجميعية البسيطة):

هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنةٍ سابقة، تُسمَّى سنة الأساس، وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

على الرغم من سهولة هذه الطريقة في التطبيق العملي، إلا أنها تتضمن بعض المآخذ وهي:

- لا تأخذ هذه الطريقة في حساب الرقم القياسي الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتَبرة في الرقم القياسي[2].

- لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تُؤثِّر على القدرة الشرائية للمستهلك[3].

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 318.

(2) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 318-320.

(3) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 262-263.

- لا تأخذ هذه الطريقة في حساب الرقم القياسي اختلاف السعر الناشئ عن اختلاف المقاييس والأوزان.

2- الرقم القياسي المُرجَّح (الطريقة التجميعية المُرجَّحة بالأوزان):

للتغلُّب على عيوب الطريقة الأولى لحساب الرقم القياسي لأسعار تكاليف المعيشة، يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزانٍ محددة، وقد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة، أو الداخلة في حساب الرقم القياسي للأسعار، وذلك في سنة الأساس، أو سنة المقارنة، أو أي سنةٍ مختارة. وهذا الترجيح، يُبرز الأهمية النسبية لسلعةٍ من السلع المختلفة المعتبَرة ضمن الرقم القياسي للأسعار؛ لذلك نجد أمامنا ثلاثة طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة التجميعية المرجَّحة وهي:

أ – الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير (طريقة سنة الأساس): في هذه الطريقة نُرجِّح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حسابنا الرقم القياسي وفق الصيغة التالية:

$$P_I(L) = \frac{\sum p_n \cdot q_o}{\sum p_o \cdot q_o}$$

حيث: $\sum p_n \cdot q_o$: مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة؛

$\sum p_o \cdot q_o$: مجموع قيم كميات سنة الأسعار بأسعار سنة الأساس[1].

ب– الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش (طريقة سنة المقارنة): تأخذ هذه الطريقة الصيغة التالية:

$$P_I(L) = \frac{\sum p_n \cdot q_n}{\sum p_0 \cdot q_n}$$

حيث أن: $\sum P_n P_n$ تُمثِّل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P_0 P_n$ تُمثِّل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 320.

ج- الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل): يُمثِّل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه يُمثِّل الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش كما في الصيغة التالية:

$$\sqrt{\frac{\sum p_n p_o \times p_n q_n}{\sum p_o q_o \times p_o q_n}} \quad \text{أو} \quad P_I(F) = \sqrt{P_I(L) \times P_I(B)}$$

إن اختيار سنة الأساس يجب أن يكون كسنةٍ طبيعية، فإذا كانت سنة الأساس تتميَّز بالتضخم لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها منخفضة، وإذا تميَّزت سنة الأساس بسنة الكساد وهبوط المستوى العام للأسعار لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها في شكل أسعارٍ تضخمية مرتفعة. وعليه، فإنه يجب أخذ سنة الأساس كسنةٍ طبيعية بعيدة عن التضخم والكساد [1].

3- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

يُستخدم في احتساب هذا الرقم الإنفاق الاستهلاكي، الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية ويسمى الاستهلاك الاسمي مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس والذي يُطلق عليه الاستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وللرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة؛ لأنه غالباً ما يُستخدم في احتساب الأجور الدخول الحقيقية للعمال، والتي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أصحاب العمل في الأقطار الصناعية الكبرى[2].

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 222-223.

(2) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 326.

المبحث الثاني: أنواع التضخم وأسبابه

إن تعدُّد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدَّى إلى وجود أنواعٍ متعدِّدة لها، متشابكة ومتشابهة من حيث المظهر والسمات، وهذه الأخيرة ناتجة عن عدة أسبابٍ، سواءً كانت من جانب العرض، أو من جانب الطلب، أو غيرهما.

المطلب الأول: أنواع التضخم.

يمكن التمييز بين أنواعٍ مختلفة من التضخم، إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلةً عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتشابكة؛ إذ قد يتضمَّن نوعٌ من التضخم نوعاً أو أنواعاً أخرى. كما أن حدوث أحد الأنواع قد يُؤدِّي إلى حدوث نوعٍ أو أنواعٍ أخرى. ويمكننا الاعتماد على عددٍ من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعدِّدة للتضخم[1].

أولاً- حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم.

يُفرِّق الاقتصادي كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، بحيث يستند إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم، وهو يقسم التضخم كما يلي.

1- التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع السلع الاستهلاكية، حيث يُسهِّل هذا التضخم على مُنتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباحٍ عالية، وهو يُعبِّر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار[2].

2- التضخم الرأسمالي:

هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار،عندما يُحقِّق المنتِجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحاً قدرية.

(1) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 366.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الرياض، 2006، ص 60.

ثانياً– حسب درجة التشغيل في الاقتصاد الوطني:

يُشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم هما:

1– التضخم الحقيقي:

يُطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي زيادةٌ في الناتج الوطني وفي التشغيل، أي زيادة في السلع والخدمات المتاحة للشراء؛ وذلك لانعدام مرونة عرض المنتَجات؛ مما يسبب ارتفاعاً ضاراً في مستوى الأسعار، وهو يحمل في طياته ضرراً كبيراً ذوي الدخول المنخفضة والثابتة، ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أية زيادةٍ في حجم التشغيل والناتج[1].

2– التضخم غير الحقيقي (شبه التضخم):

يُطلِق **كينز** على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد بالتضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي وزيادة حجم التشغيل، أي أن زيادة الطلب الفعلي تُؤدِّي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا ولذلك يطلق عليه أحيانا بالتضخم الجيد[2] كما يقصد به أنه النوع الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج ولذلك فإن أثر ذلك سينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التشغيل الشامل[3]. وشبه التضخم لا يحمل في طياته ضرراً كبيراً

(1) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 366.

(2) أحمد زهير شامية مرجع سابق ص 369.

(3) إسماعيل عبد الرحمان حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999، ص 153.

حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والعمالة والتشغيل[1].

ثالثاً– حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

يُفرِّق الاقتصاديون بين نوعين من التضخم وفقاً لهذا المعيار:

1– التضخم الصريح:

يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون أن يعترض طريقها أي عائق وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف عن العمل كمستودع للقيمة واستمرار ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية[2].

ويحدُث هذا النوع عادةً في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة، حيث تنهار قيمة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلِّي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل، وتضطرُّ الدولة عادةً إلى إلغاء العملة المتداولة، وطرح عملةٍ جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد، من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي[3].

2– التضخم المكبوت:

لا يظهر في هذا النوع ارتفاعٌ ملموس للأسعار نتيجةً لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكَّم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات. كما تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة، أو تعمد إلى إستحصال التراخيص من الجهات المعنية للحصول

(1) عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 449.

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 449.

(3) أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي، شركة رؤية طبع نشر توزيع مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 659-660.

على السلع أو الخدمات[1]، أو منح الإعانات للمشروعات لتغطية جزءٍ من نفقات الإنتاج، وما شابه ذلك[2].

إن الإجراءات الحكومية السابقة لا تُلغي الزيادات الحقيقية في الأسعار، والتي تظهر بصورة إنفاقٍ نقدي في السوق السوداء؛ مما تضطر الحكومة إلى الإذعان لهذه الأسعار المتزايدة والتي تُقابلها وفرة السيولة النقدية أو القوة الشرائية لدى الأفراد؛ مما يعكس فائضاً في الطلب على السلعة والخدمات المختلفة[3].

وغالباً ما يظهر هذا النوع في الاقتصاديات المخططة مركزياً الاشتراكية.

رابعاً– حسب مصدر التضخم:

حسب هذا المعيار نجد نوعين من التضخم هما:

1– التضخم المحلِّي:

غالباً ما يحدث هذا النوع نتيجةً للإفراط في الإنفاق المحلي مقارنةً بما هو متاحٌ من سلع. ويحدث الإفراط في الإنفاق المحلي نتيجةً لعوامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسُّعية، سواءً المالية منها أو النقدية، وقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي ببيع السندات في السوق المفتوحة؛ لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكرِّرة والرأسمالية، أو لتغطية العجز في ميزانيتها.

كما قد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي المغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسُّع في خطط الاستثمار بشكلٍ مبالغ فيه؛ نتيجةً لقراءةٍ خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشِّرات السوقية[4].

وبعبارةٍ أخرى، التضخم المحلي هو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتَّصل بمجموعةٍ من الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني، والسياسات التي تتَّبعها الدولة لمواجهة تلك الإختلالات[5].

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999، ص 188.

(2) حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1995، ص 68.

(3) ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشريف، مدخل في علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر، عمان، ص 371.

(4) طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2006، ص 164.

(5) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 368.

2- التضخم المُستورَد:

هو التضخم الذي يحدث نتيجةً للعلاقات الاقتصادية المتبادَلة بين دول العالم، كما يتعلَّق بتغيُّرات الطلب الأجنبي عل السلع المحلية. فالاقتصاديات المعاصرة مفتوحةٌ على بعضها البعض، وتلعب التجارة الخارجية فيها دوراً رئيسياً، وتُؤثِّر تدفُّقات السلع عبر الدول مباشرةً على الأسعار، من خلال التأثير في الطلب الكلي، كما أن تدفُّقات رأس المال الدولية تؤثِّر بشكلٍ غير مباشر على الأسعار المحلية، من خلال أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي[1].

ويعود سبب بروز هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستورَدة من الخارج، وهو يتميَّز بصعوبة السيطرة عليه، وتعتمد عليه أغلب الدول النامية؛ نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستورَدة، سواءً كانت استهلاكية أو إنتاجية؛ من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية، أو من أجل سداد ما تحتاجُه من موادٍ غذائية، حيث أن تلك المستورَدات التي تتميَّز باستمرار ارتفاع الأسعار حيث لابد وأن ينتقل هذا الارتفاع إلى الدول النامية[2].

خامساً- حسب حدة التضخم:

يتضمَّن هذا المعيار ثلاثة أنواعٍ للتضخم تتجلَّى فيما يلي:

1- **التضخم المفرط:** ينشأ هذا النوع نتيجة التوسُّع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجةً للتغيُّر المستقل في التوقُّعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود[3].

كما أنه ينشأ بسبب النقص في كمية المعروض السلعي؛ وهذا نتيجةً للظروف غير العادية التي قد يمرُّ بها الاقتصاد الوطني.

(1) طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 164.
(2) محمود حسين الوادي مرجع سابق، ص70 .
(3) عقيل جاسم، مرجع سابق، ص 196.

في هذا النوع من التضخم تحدث الدورة الخبيثة نتيجةً لارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير الذي يقود إلى زيادة الأجور بشكلٍ ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية؛ مما يتسبَّب في تقليل أرباح هذه القطاعات؛ مما يدفعها إلى زيادة أسعار سلعها التي تُنتجها، وهذا ما يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا.

– التضخم المتقلِّب:

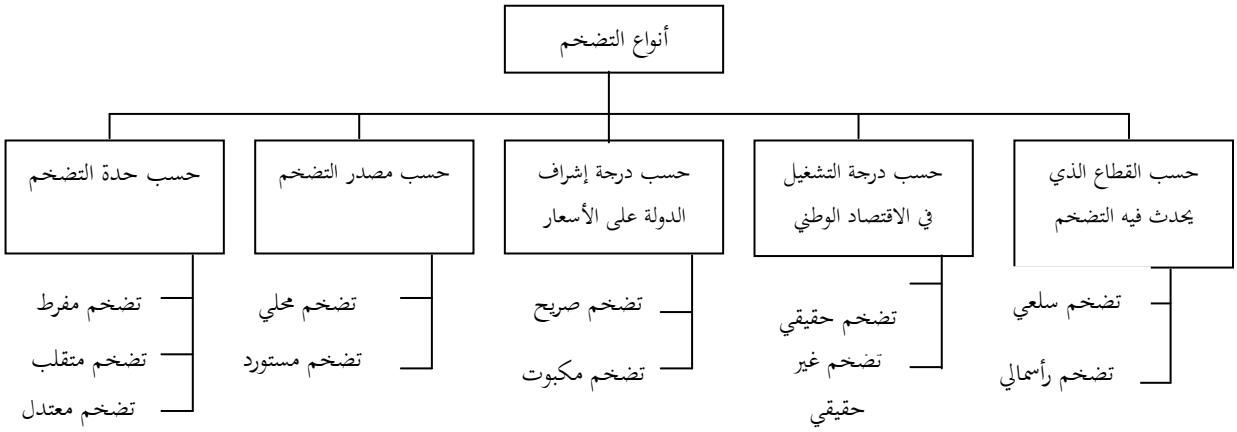
يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلاتٍ كبيرة لفترةٍ معينة، ثم تتدخَّل السلطات الحكومية والنقدية لتحدَّ هذا الارتفاع لفترةٍ تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديدٍ بحرية وبمعدلاتٍ كبيرة لفترةٍ تالية أخرى، وهكذا.

3– التضخم المعتدل (الزاحف):

يُعرَّف على أنه التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار ببطء؛ فعندما تكون الأسعار مستقرةً نسبياً، فإن الناس يثقون في النقود، ويكونون راغبين في الاحتفاظ بالعملة لدى البنوك في حساباتٍ جارية، أو ودائع ادخارية منخفضة العائد؛ لأن نقودهم ستكون تقريباً ذات قيمة عندما يقومون بسحبها بعد شهر أو سنة، تماماً كما هي اليوم[1].

[1] غازي حسين عناية،مرجع سابق،ص101.

الشكل رقم(1-1):أنواع التضخم.



المصدر: الشكل من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: أسباب التضخم.

يحدِّد الاقتصاديون عدة أسباب للتضخم وهي:

أولاً- التضخم الناشئ عن الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع[1] نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات أكثر محدودية مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع أي أن هناك نقودا كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد[2] كما يمكن أن يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الإنتاج وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات ومن هنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم[3].

(1) مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 230.

(2) إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 150.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 325.

ويرجع سبب ارتفاع الطلب إلى:

- قيام الدولة بتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة عن طريق إصدار النقود أو طبعها من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسُّعٌ في القاعدة الإنتاجية للبلاد مما يخلق أحجاما نقدية مع ثبات الإنتاج[1] تتَّبع هذه العملية بارتفاع مفاجئ وعنيف في الأسعار حيث لا يترك للمؤسسات الوقت لتحسين مستوى إنتاجها.

- قيام الحكومات بالتوسع النقدي (سياسة نقدية توسعية)من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود وطرحها في السوق بهدف مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية[2].

- إن التوسُّع في فتح الإعتمادات من قبل البنوك التجارية وبموافقة البنك المركزي ومنح الائتمان هو عامل مهم في تزويد الأسواق بالأموال وذلك بتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[3].

ثانياً– التضخم الناشئ عن التكاليف:

ينشأ هذا التضخم نتيجة التغيرات التلقائية في نفقات المشروعات وقد تحدث هذه التغيرات في النفقات نتيجة[4].

- قد يلجأ العمال من خلال نقاباتهم إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل بزيادة الأجور وما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من أجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح[5].

(1) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1997، ص 258.

(2) طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 165.

(3) محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 156.

(4) حمدي أحمد العناني مرجع سابق ص 70.

(5) محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 156.

- ارتفاع تكاليف المنتَجات المستوردة مثل الطاقة المواد الأولية مواد التجهيز، ...الخ[1]، بشكلٍ مفاجئ، وفي جميع الحالات فإن ذلك يترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات التي تأثَّرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها ويكون الأثر ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة.

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب الفقد والضياع في المواد الخام أو المنتجات النهائية أو نتيجة لقدم الآلات والمعدات أو سوق مناولة السلع أو التخزين أو غيرها[2].

ثالثاً– التضخم من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (التضخم الهيكلي):

هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي ويرجع سبب بروز ظاهرة التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي[3]بحيث يعود سببها إما إلى سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما إلى جمود العلاقات بين تلك العناصر.

وتزداد أهمية هذا النوع من التضخم لطبيعة الاقتصاد الديناميكية، وزيادة مدى التداخل والاعتماد المتبادَل بين الصناعات المختلفة[4]. ويمكن القول بأن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرَّض له اقتصاديات الدول النامية؛ نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[5].

رابعاً– العامل النقدي التضخم المشترك:

إن زيادة كمية النقود في المجتمع تُؤدِّي إلى زيادة الأسعار، وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها وسرعة دورانها، والكمية وسرعة الدوران متعلِّقةٌ بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة. فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة التغطية للعجز، أو توسُّع البنوك التجارية بخلق النقود وزيادة حجمها من

(1) خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 258.
(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 327.
(3) زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 259.
(4) صلاح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 110.
(5) محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 158.

خلال القروض وتسهيل منح الائتمان؛ كل هذا يُؤدِّي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع[1] بدون تغيُّر في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف الإنتاج من أجور وخلافه[2].

إن رفع الرواتب وزيادتها في أوقاتٍ تلوح ببوادر التضخم فيها دون دراسةٍ ورؤية، قد يزيد من تأثير النقود وزيادتها على مستوى الأسعار.

خامساً– التضخم نتيجة الربح:

إن أسعار السلع والخدمات ترتفع كنتيجة لرفع معدلات الربح السائدة هذا وقد لا يكون هناك أي دافع أو مبرر وراء زيادة معدلات الربح سوى طمع البائع وجشعه خاصة في الحالات التي تسود السوق فيها ظروف من المنافسة غير التامة كالاحتكار أو ما شابه وفي مثل هذه الحالات فإن معدلات الأرباح لابد وأن تكون على حساب المستهلك، وسوف تنعكس مباشرةً في ارتفاع الأسعار وتناقص القيمة الشرائية للنقود[3].

(1) مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص 232.

(2) خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 259.

(3) صالح خصاونة، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم والسياسات المعالجة له

تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الباعثة أو الدافعة إلى الارتفاع المتواصل للأسعار فتُركِّز كل منها على مصدر تعتبره أساسياً في خلق هذه القوى التضخمية. ونظراً للآثار السيِّئة للتضخم، تحاول الدولة أن تسلك كافة السبل من أجل مكافحته، أو الحدِّ من آثاره، وذلك بالبحث عن مصدره، ومحاولة القضاء عليه.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

توجد العديد من النظريات التي تقوم بتفسير أسباب حدوث التضخم، ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى ما يلي:

أولاً– النظرية النقدية التقليدية نظرية كمية النقود كمفسر للتضخم:

تُعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلُّبات[1]، وقد اعتمدت على الفروض والدعائم التالية:

1– الفرضيات:

أ– كمية النقود هي العمل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة.

ب– تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار.

(1) صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 234.

ج- تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تُمثِّلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية بمعنى أنه إذا ازدادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تُمثِّلها.

د- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتبادلة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع ونقصه في العرض عليها.

ه – هناك تشغيلٌ كامل لعناصر الإنتاج[1].

ووفقاً لهذه الفرضيات التي استند إليها التحليل الكلاسيكي، فإن مستوى الإنتاج ثابت؛ باعتبار أن الاقتصاد بلغ مستوى التشغيل الكامل. لهذا فإن حجم المعاملات سيكون ثابتاً، وسرعة دوران النقود هي الأخرى ثابتة؛ لهذا فإن المستوى العام للأسعار يتغيَّر تبعاً لتغيُّر كمية النقود المعروضة في المجتمع، كما يتَّضح ذلك من المعادلة التالية المعروفة بمعادلة المبادلة التي صاغها فيشر وهي: $MV = PT$

حيث: M : متوسط كمية النقود خلال فترةٍ من الزمن.

V : سرعة دوران النقود.

T : حجم المعاملات.

P : المستوى العام للأسعار[2].

مما تقدَّم نستنتج أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ من التغيُّرات بين كمية النقود المعروضة من جهة، وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات من جهةٍ أخرى. إذن المستوى العام للأسعار يُمثِّل العامل التابع للعنصر المستقل المتمثِّل في كمية النقود المعروضة، وإن التغيُّر – سواءً بالزيادة في حالة التضخم أو بالانخفاض في حالة الكساد – في كمية النقود المعروضة سيترُك أثره بنفس القدر من المستوى العام للأسعار.

(1) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 29 -30.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 363.

2- تطوُّر النظرية الكمية للنقود:

تطوَّرت صياغة هذه النظرية على يد ***ألفريد مارشال*** وأعضاء مدرسة كمبردج، وأخذت معادلة التبادل صيغةً جديدة من جانب هذه المدرسة، وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة الدوران، واستخدام الناتج الوطني أو الدخل الحقيقي Y، بدلاً من حجم المعاملات؛ وعليه تصبح صيغة معادلة التبادل طبقاً لمدرسة كمبردج كالآتي[1]:

$$M = K.P.Y$$

ورغم أهمية تطوير معادلة التبادل ***لفيشر*** كمعبِّرٍ عن النظرية الكمية، إلا أن مدرسة كمبردج لم تختلف عن النظرية الكلاسيكية الكمية على المدى القصير في إطار معادلة التبادل التي تربط بعلاقةٍ طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. فعلى المدى القصير، يترتَّب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاعٌ متناسب في المستوى العام للأسعار. أما في الفترة الطويلة، حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطن،ي ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغيُّر، فإن زيادة كمية النقود بمعدلٍ أكبر من معدل الناتج الوطني سوف تُؤدِّي إلى ارتفاع الأسعار[2].

3- الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية:

لقد وُجِّهت عدة انتقاداتٍ للنظرية الكمية كمفسرٍ للتضخم، خاصةً في صورتها التقليدية. فيرى البعض أن العلاقة التي تسبغها على تأثير التغيُّر في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بالشكل البسيط الذي تُصوِّره هذه النظرية؛ فقد ترتفع الأسعار لأسبابٍ لا دخل لزيادة كمية النقود فيها[3].

ذلك أن أزمة الكساد (1929 – 1933) أثبتت عدم صحة هذا التقييم للتضخم؛ إذ لم تُؤدِّ زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار؛ بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقَّعون انخفاضاً أكثر للأسعار، وهذا ما يُوضِّح أن النقود تُطلب لذاتها زيادةً على كونها وسيلةً للتبادل. ومن الانتقادات أيضاً، عدم واقعية افتراض ثبات الناتج الوطني وسرعة دوران النقود، ومبدأ حياد

(1) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 291 – 292.
(2) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 236.
(3) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 292.

النقود، وأيضاً افتراض أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تسير في اتجاهٍ واحد. فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التشغيل الكامل، وهي حالةٌ خاصة في الدول الصناعية. كما أن مبدأ حياد النقود غير واقعي؛ فالناتج الوطني يتأثَّر بالعوامل النقدية، ويقول النقاد أن الارتفاع المتواصل في الأسعار يُؤدِّي إلى خلق المزيد من عرض النقود.

ومع التحفُّظ على بقاء الأشياء الأخرى كما هي، فإنها تكون بديهية عديمة النفع والمشكلة الحقيقية هي أن الأشياء الأخرى نادراً ما تظل كما هي، بل إنها تتغيَّر ليس فقط في الفترة الطويلة، ولكن أيضاً في الفترة القصيرة نسبياً.

ورغم هذه الانتقادات، إلا أن هذه النظرية استطاعت أن تُفسِّر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروفٍ معينة، يتحقَّق فيها قدرٌ كبيرٌ من افتراضاتها، وخاصةً في البلدان المتخلِّفة، حيث جمود جهازها الإنتاجي يُقرِّبها من افتراض ثبات الناتج الوطني[1].

كما أنه في صورةٍ إجمالية، لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، وهو دورٌ لم تنكره نظرية التضخم اللاحقة[2].

ثانياً– النظرية الكينزية كمفسر للتضخم:

لقد أثار **كينز** في نظريته العامة التي احتواها كتابه الشهير " النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود " أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار. استخدم **كينز** أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي؛ فعنده يتحدَّد المستوى التوازني للتشغيل والدخل الوطني الحقيقي بالطلب الكلي الفعال، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي. وحيث أن هذه النظرية خاصة بالفترة القصيرة، فإنها تقوم على عددٍ من الافتراضات، منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي، ومن ثم التغيُّر في الطلب الكلي الناتج عن تغيُّر عنصرٍ أو آخر من عناصر

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143.

(2) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 238.

الإنفاق الوطني، فمثلاً الاستثمار يُحدِّد التغيُّر في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل؛ وبالتالي الناتج أو الدخل الوطني[1].

ويتميَّز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى:

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطُّلٍ في قسمٍ من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني، وليكُن بقيام الحكومة بزيادةٍ في إنفاقها العام، تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا بفعل "المضاعف"، وتحت ظروف الكساد، وفي مواجهة مرونةٍ كبيرة في عرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل، تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج، محدثةً ارتفاعاً ضئيلاً في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصُّه أساساً الزيادة في التشغيل والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التشغيل الكامل، فإن فائض الطلب لا يُعبِّر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ في الظهور قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل بـ"التضخم الجزئي"[2].

ويُعزَّى ظهور هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتُج من قصور عرض بعض عناصر ومُستَلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تُمارِسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلاتٍ تفوق معدلات الإنتاجية، وأيضاً ظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتِجين[3].

ولا يُثير هذا التضخم المخاوِف؛ لأنه يُعدُّ حافزاً لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلقُه من أرباحٍ قدرية.

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143.

(2) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 238.

(3) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 294 -295.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التشغيل الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حدٍّ في تشغيلها. وهنا إذا افترضنا حدوث الزيادة في الطلب الكلي، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادةٍ في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج الوطني، تخلق فائض طلبٍ يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمرَّ وجود قوى تضخمية مُتمثِّلة في فائض طلب يَدفع بها إلى أعلى[1].

تقييم النظرية الكينزية:

في نظرةٍ تقييمية لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسرٍ للتضخم، ينبغي التذكير بأنها مُشتقَّةٌ من التحليل الكينزي القائم على افتراضاتٍ تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية التي تتميَّز بقطاعٍ صناعي ضخم، وأسواقٍ عالية الكفاءة، وجهاز أسعارٍ فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد؛ وذلك عكس الحال في البلاد المتخلِّفة، حيث الطاقة الصناعية ضئيلة، وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءةٍ منخفضة في تقيد الأسعار وتخصيص الموارد، وحيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوِّعة؛ ومن ثم فإن التحليل الكينزي أكثر تعبيراً عن حال البلاد الصناعية المتقدِّمة التي تُعاني من فائض طاقتها الإنتاجية في أوقات الكساد، على حين تتمثَّل المشكلة الأساسية في البلاد المتخلِّفة في قصور حجم طاقتها الإنتاجية؛ الأمر الذي يجعل جهازها الإنتاجي غير مرن، ونواتجها الوطني قريباً من الثبات؛ مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً عن واقعها، ولكن رغم ابتعاد النظرية الكينزية في التضخم عن واقع البلاد المتخلِّفة، إلا أن نظرية فائض الطلب تُلقي الضوء على خطورة الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمرٌ لا يجوز التغاضي عنه، ليس فقط في البلاد المتقدِّمة، بل في المتخلِّفة أيضاً، في تفسير الارتفاع التضخمي للأسعار[2].

(1) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 239.

(2) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 297.

(2) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 271.

ثالثاً– نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة:

تتلخَّص هذه النظرية في أن ارتفاع الأسعار هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق في تكاليف الإنتاج عامة، وفي الأجور خاصة، وقد استُخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آنٍ واحد.

لقد قدَّم الاقتصاديون عدداً من الفروض العلمية لتفسير الأجور؛ وبالتالي نفقات الإنتاج التي تدفع الأسعار إلى ولكن أثر الفروض العلمية واقعية هو الذي يربط بين تطوُّر معدلات الأجور ومستوى النشاط الإنتاجي، ويجري هذا الفرض إلى القول بأن الاتحادات العمالية تنجح في رفع معدلات الأجور حينما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي، بينما تكفُّ عن ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال عندما تكسد *الأحوال* الاقتصادية. وقد أكَّدت عدة دراساتٍ واقعية هذا الفرض؛ فقد وجد البروفسور *فيليبس* في دراسته أن 80% من التغيُّرات في معدلات الأجور النقدية يمكن تفسيرها بالتغيُّرات في مستوى البطالة خلال الفترة (1861-1913)، وأن 60% من هذه التغيُّرات يمكن تفسيرها بمستوى البطالة خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الخمسينات[1].

وفي هذا السياق، نشر البروفسور ***فيليبس*** دراسةً مهمة حول العلاقة بين البطالة ومعدلات تغيُّر الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة(1861–1957)، وقد توصَّل في هذه الدراسة إلى وجود علاقةٍ إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغيُّر في أجر الساعة للعامل.

خلال مدةٍ زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنصُّ على أنه في الفترات التي تقلُّ فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية[2].

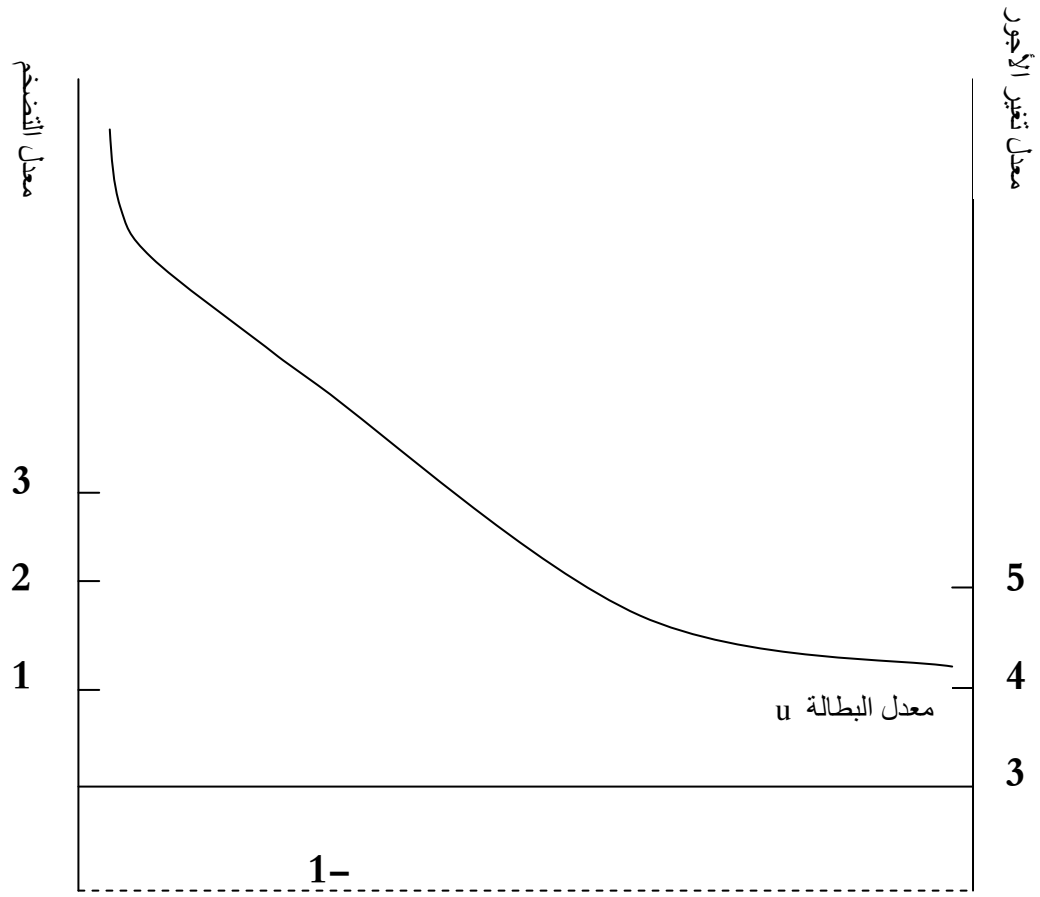
وبعد ذلك قام كل من ***بول ساموبلسون*** و***روبرت سولو*** بتطوير الفكرة وانتهيا إلى أنه توجد علاقةٌ عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفةً على نطاقٍ واسع تحت مصطلح منحنى فليبس.

(1) عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 298.

(2) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 266، 1998، ص 361 -362.

شكل رقم (1 –2)

منحنى فيليبس



المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق، ص 363.

من الرسم يتَّضح أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدارٍ ثابت هو 3% سنوياً؛ الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقلُّ بمقدار 3% سنوياً عن معدل الزيادة السنوية للأجور النقدية؛ والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنوياً بمعدل 3% وأن الأسعار تتحدَّد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدةٍ منتجة؛ وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور– معدل نمو إنتاجية العمل[1].

(1) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 363 –364.

انتقادات هذه النظرية:

أثارت هذه النظرية جدلاً واسعاً في الخمسينات من القرن الماضي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم؛ حيث ادَّعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق للأسعار، بينما أصر أصحاب الشركات على العكس بأن ارتفاع الأسعار هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق للأجور؛ لهذا السبب لم يسبق أن انتُقدت أية نظريةٍ في التضخم بقدر ما انتُقدت نظرية التكاليف. إلا أن التطوُّرات التي حصلت في أسواق النفط العالمية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي[1]، وارتفاع أسعار النفط في الفترة (1973- 1974) إلى الضعف تقريباً، ثم ارتفاعها مرةً أخرى في الفترة (1979-1980)، ووُجِّهت الأنظار نحو عاملٍ جديد في ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار التي حصلت فعلاً في تلك الفترة؛ مما ساعد على تخفيف حدة الخلاف في الرأي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال[2].

رابعاً– النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر للتضخم:

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ***ميلتون فريدمان*** النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة وأصبح أنصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنامي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل الولايات المتحدة تحت رئاسة ***رونالد ريجان*** وفي بريطانيا تحت رئاسة ***مارجريت تاتشر***، وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم[3] وتقوم نظرية ***فريدمان*** على ركنين أساسيين هما:

1- المؤشِّر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

2- التغيُّر الذي يطرأ على سرعة دوران النقود V أو مقلوبها K يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية وهنا يحلل فريدمان في محددات الطلب على النقود في

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 366 -373.

(2) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 272.

(3) عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 300.

شكل دالة سلوكية ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك[1] ويرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية $\frac{M}{P}$ دالة في المتغيرات الآتية:

1- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصلٍ بديل للأشكال الأخرى للثروة وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صور عائد مضحى به في صورة فائدة على السندات R_b أو ربح مضحى به في صورة عائد على الأسهم R_s وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في نقود من شكل انخفاض قوتها الشرائية نتيجة للتضخم ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار $\frac{dP}{dt}.\frac{1}{P}$ خلال فترة من الزمن.

2- الثروة والدخل الحقيقي تشمل الثروة كافة العناصر البشرية وغير البشرية ويعتبر ***فريدمان*** الدخل الوطني الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقية .

3- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ولنرمز لها بالحرف H .

4- العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل الاحتفاظ بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى ولنرمز لهذه المجموعة من العوامل بـ U.

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية[2]:

$$\frac{M}{P} = F(R_B, R_S, \frac{dP}{dt}, \frac{1}{p}, Y_P, H, U)$$

انتقادات هذه النظرية:

وفي نظرةٍ تقييميه إجمالية لنظرية الكمية في ثوبها الجديد، فإن تحليل ***فريدمان*** يُمثِّل خليطاً من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في نظريته العامة وتحليل **هيكس** في مقالته الشهيرة عام 1953 حيث أشار إلى أن هناك ثلاثة مجموعات مت العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود هي التفضيلات الفردية للاحتفاظ بالنقود بالمقارنة مع الأشياء الأخرى والثروة والتوقعات بشأن مستقبل الأسعار والمخاطر.

(1) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 245.

(2) عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 305.

كما يمكن القول أيضاً أن هذه النظرية بالمقارنة مع صورها التقليدية أكثر عمقاً وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار؛ فهي تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيُّر في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي والتغيُّر في الطلب على النقود على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى الدراسة المتعمِّقة للعوامل التي تُحدِّد الطلب على النقود. وكمُفسِّرٍ للقوى التضخمية في البلاد المتخلِّفة، تُعدُّ أكثر واقعية في تفسير هذه القوى، بالمقارنة مع نظرية الكمية التقليدية، وأيضاً أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية[1].

المطلب الثاني: السياسات المعالجة للتضخم.

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادةً السياسات الكلية التي تُؤثّر على الاقتصاد بشكلٍ عام، سواءً أكانت مالية أم نقدية، أو سياساتٍ أخرى من الإجراءات التي تُساهم في الحد من ظاهرة التضخم، وتنحصر فيما يلي[2]:

أولاً– السياسة النقدية في معالجة التضخم:

يُعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم زيادة العرض النقدي لذلك تركز هذه السياسات على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل نمو الناتج الحقيقي[3]، وتتكوَّن الإجراءات النقدية من:

1– سعر الخصم:

هي أقدم وسائل الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية والتي مارستها البنوك المركزية حيث استخدمها بنك انجلترا لأول مرة سنة 1839[4]. ويسمى أحيانا سعر البنك أي السعر الذي على أساسه يكون البنك المركزي راغبا في أن يعيد خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه بواسطة البنوك التجارية وتتوقف هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان لدى البنوك التجارية وتتمثَّل سياسة سعر الخصم من أجل الرقابة على الائتمان والتأثير في حجم الإنفاق

(1) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص 248.
(2) محمود الوادي، مرجع سابق، ص 301.
(3) أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 289.
(4) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 132.

الكلي في رفعه في حالة قبض الائتمان ومكافحة التضخم والارتفاع في سعر الخصم سيتبع بارتفاع في أسعار الفائدة الأخرى للسوق النقدية وينجر عن ارتفاع أسعار الفائدة ما يلي:

أ- الاقتراض يصبح أكثر تكلفة من ذي قبل لذلك فإن المقترضون الاحتماليين سيجربون خططهم الاستثمارية لأنهم سينتظرون حتى تنخفض أسعار الفائدة إلى مستوياتها العادية والخفض في الاستثمار سيعني عادة انخفاض في حجم الإنفاق وبالتالي يساعد على تلطيف حدة الضغوط التضخمية.

ب- الزيادة في سعر الفائدة لها بعض الآثار النفسية المعاكسة على ثقة رجال الأعمال بطريقة ما إنها إشارة حمراء لرجال الأعمال بأن أوقات سيئة آتية في الطريق هذا في حد ذاته سيساعد في تثبيط حماسهم لزيادة الإنفاق على الاستثمار.

ج- الزيادة في سعر الفائدة قد يجعل الادخار أكثر جاذبية عن ذي قبل لدرجة أن بعض الناس سيحاولون أن يستهلكوا قدرا أقل من دخولهم عن ذي قبل وهذا سيخفض الإنفاق الاستهلاكي.

وقد لا تناسب سياسة سعر الخصم للتطبيق في الاقتصاديات النامية نظرا للطبيعة البنيانية المتخلفة لأسواق الخصم والائتمان وجمود الجهاز المالي والمصرفي ومن ثم ضعف في التعامل في الأسواق النقدية والمالية المحلية.

2- عمليات السوق المفتوحة:

لقد استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية بصورةٍ منتظمة منذ سنة 1923، وأثبت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات وهي على خلاف سياسة سعر الخصم تتم داخل السوق خارج البنك المركزي وتشكل دعامة للبنك المركزي في رقابته على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم التحكم في حجم الائتمان وكميات النقد المتاحة للتداول ويتمثَّل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية[1] ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بدخول السوق المالي ليبيع ما لديه من سندات حكومية ويتلقى مقابلها نقود ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية

(1) إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 156.

للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق[1] ويقلل من فعالية السوق المفتوحة وعلى الأخص في البلدان النامية عدم اتساع الأسواق المالية المحلية وقصورها عن استيعاب عمليات كبيرة فضلا عن بدائية النظام المصرفي وعدم وجود فن التعامل فيه كما هو الحال في البلدان المتقدمة[2].

1- نسبة الاحتياطي الإجباري:

يقوم البنك المركزي في العادة بقرض نسبة معينة تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها ويسمى ذلك بالاحتياطي الإلزامي ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها أية فوائد[3].

إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم العرض النقدي فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي (سياسة نقدية انكماشية) وهذا يؤثر على ما تبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الاقتراض وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني[4].

صعوبات استخدام وسائل السياسة النقدية:

تكمن صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم في المسائل التالية[5].

1- إن الزيادة في سعر الخصم قد تكون غير فعالة إذا كانت البنوك التجارية لا تتبع الارتفاع في سعر الخصم برفع أسعار فائدتها هي في حين لا يوجد تقليد للتعاون الوثيق بين البنك المركزي والبنوك التجارية أولا يكون للبنك المركزي سلطات قانونية لإجبار البنوك التجارية على أن تسير في الصف فإن هذه الصعوبة ستُمثِّل حدا كبيرا على فعالية السياسة النقدية.

(1) محمود الوادي، مرجع سابق، ص 301.
(2) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 135.
(3) محمود الوادي، مرجع سابق، ص 302.
(4) محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 172 -173.
(5) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 158.

2- حتى إذا كانت أسعار الفائدة ترتفع فإنها قد لا تكون قادرة على كبح الإنفاق جوهريا على سبيل المثال إذا كانت توقعات الأرباح جيدة فإن رجال الأعمال لن يبالوا بدفع أسعار الفائدة أعلى قليلا من قروضهم وعلاوة على ذلك يلاحظ أن الاستثمار قد أصبح يمول من الأرباح غير الموزعة حتى أن اعتماد المنشآت على البنوك من أجل أموال إضافية قد انخفض بشدة لذلك فإن تغيرا في سعر الفائدة قد لا يسبب اضطرابا كبيرا لخطط الاستثمار.

3- فيما يتعلق بكفاءة عملية السوق المفتوحة كوسيلة لكبح النشاط الائتماني للبنوك فإن نجاحها يتوقف على وجود سوق متطورة ذوي قاعدة عريضة في الأوراق المالية الحكومية وإلا فإن عمليات السوق المفتوحة حتى على نطاق صغير ستمارس تأثيرا ضارا على أسعار الأوراق المالية الحكومية وستعوق التنفيذ الكفء لعمليات الاقتراض الحكومي.

4- إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية.

ثانياً- السياسة المالية في معالجة التضخم:

يقصد بالسياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وبعبارة أخرى استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن[1].

1- الرقابة الضريبية:

تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزءا من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

وفي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق

(1) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 159.

الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في تحفيز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة فيحجمون من الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة وهذا ما يحدث في فترات التضخم.

إن الحكومة تستطيع أن تلطف من حدة الضغط التضخمي بتخفيض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب غير أن هذه الأخيرة غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تحديد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام كما يؤدي ارتفاع التكلفة الضريبية إلى إضعاف حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب كما قد تتعارض فعالية السياسة الضريبية مع الطبيعة البيانية للاقتصاديات النامية كبدائية الأنظمة المالية والمصرفية وتخلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية وقصور أوعيتها فضلا عن عدم مرونتها كما يشكل التخلف في حد ذاته ضغوطا تضخمية تعيق من نجاح تطبيق هذه السياسة كارتفاع الميول الحدية للاستهلاك والإنتاج الاستهلاكي الشخصي وطبيعته الزراعية بحيث لا يخضع لعمليات الإنتاج الضرورية عبر الأسواق النقدية والمالية[1].

2- الرقابة على الدين العام:

تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على شد العجز في منابع التمويل فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التشغيل الكامل.

وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى.

(1) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 166.

كما يرى البعض إمكانية تطبيق الأفكار الكنزية بالنسبة لمراقبة الدين العام في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية فتحقق الزيادات المطلوبة في مستويات الإنتاج الكلي باستخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي[1].

إلا أن مما يجد من سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو في مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

3- الرقابة على الإنفاق العام:

تُباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة ففي حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يُؤثِّر به على أوجه الإنفاق الأخرى ويجب أن تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثراً وأكثر مفعولاً من التأثير في حجم الاستثمار[2].

وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من خفض الإنفاق الحكومي وفرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس ولخفض مقدار الفجوات التضخمية وتشجيع إدارة الدين العام بحيث تخفض عرض النقود.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالة الكساد بما تتمتع أدواتها من تأثير فعال في التحكم في الظواهر التضخمية إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كفيلات بمعالجة التضخم.

(1) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 169.

(2) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 71.

ثالثاً– الرقابة على الأسعار:

بعيداً عن الإجراءات النقدية والمالية، أصبح من الضروري أيضاً اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات الطبيعة غير النقدية ومن بينها أن نضع الرقابة على الأسعار على السلع الهامة لمحاولة كبح التضخم وتضم سياسة تثبيت الأسهم عوامل كثيرة هي في حقيقتها أكثر تمثيلا للإجراءات المتعلقة بمعالجة التضخم وأكثر تحديدا لمستويات الأسعار بالتأثير المباشر على حركتها أي على طاب المستهلك وتحقيق نوع من التوازن المقبول ما بين الطلب الاستهلاكي والعرض المقابل له أي تخفيض مستويات الطلب الاستهلاكي من خلال فرض ضرائب جديدة رفع معدلات الضرائب المفروضة الاكتتاب بالقروض ويثبت منطق التحليل الاقتصادي فضلا عن الحقائق التاريخية أن الرقابة على الأسعار في حد ذاتها ليست حلا للضغوط التضخمية ففي أثناء الحرب تلجأ كافة الحكومات إلى فرض رقابة على الأسعار لتقييد الارتفاع فيها ومع ذلك ففي جميع البلاد واصلت الأسعار ارتفاعها[1].

وترجع أسباب عدم الكفاءة النسبية للرقابة على الأسعار إلى ما يلي:

1- إن الحكومة عند مراقبتها للأسعار تهاجم الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم فإذا لم يسمح لضغط الطلب بأن يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار فإنه سيعبِّر عن نفسه في شكل طوابير طويلة من المشترين الاحتماليين وسيكون هناك ميل لأن تزدهر السوق السوداء.

2- نتيجة لما سبق فإن الحكومة ستضطر حالا لأن تراقب توزيع السلع النادرة عن طريق نوعا ما من التقنيين وعاجلاً وآجلاً ستحتاج القيود لأن تمتد إلى الإنتاج أيضا حتى لا يبيع المنتجون إنتاجهم في السوق السوداء وإنه من المستحيل أن تراقب أسعار كل سلعة مما يضطرها إلى مراقبة أسعار السلع المهمة فقط مما يؤدي بها إلى التدخُّل في التشغيل العادي لجهاز الأسعار، وارتفاعٌ في سعر إحدى السلع هو بمثابة إشارةٍ للمُنتِجين ليُنتجوا أكثر. وعن طريق مراقبة أسعار السلع الأساسية، فإن الحكومة لن تُشجِّع تحرُّك المزيد من الموارد إلى هذه الخطوط الملحة للإنتاج. ومن ناحية أخرى، إذا كان الناس لا يستطيعون أن يُنفقوا كل دخولهم على الضروريات الأساسية، فإنهم سيُحوِّلون إنفاقهم إلى الكماليات التي تكون أسعارُها غير مراقبة؛ مما يُؤدِّي إلى ارتفاع أسعارها

(1) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 182.

والموارد القائمة ستُحوَّل من إنتاج الضروريات إلى إنتاج الكماليات، وهكذا تُؤدِّي الرقابة على الأسعار إلى تخصيص غير كفؤ للموارد.

رابعاً– الرقابة على الأجور:

الرقابة على الأجور ضروريةٌ لإيقاف ارتفاع الأسعار والأجور، تُساعد في تخفيض الضغوط التضخمية[1]، وهي تتمُّ عن طريق ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحدِّ من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العرض الكلي[2]، أي بتحقيق نوعٍ من المساومة في سبيل إبقاء معدلات الأجور متماشيةً مع التكاليف الإنتاجية الزائدة. ومهما بلغت مُبرِّرات الزيادة في معدلات الأجور، فإنه يجب ضمان سياسةٍ توازنية في الربط بين التغيُّرات في مستويات الإنتاجية والدخول، وإلا ترتَّب على الزيادة في أيِّهما حدوث تضخم[3].

(1) إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 160.

(2) أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 290.

(3) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 178- 179.

خلاصة الفصل:

واضح مما رأيناه في هذا الفصل أن من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح.

ونتيجة لما سبق تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكينزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، ونظرية التضخم الناتج عن رفع النفقة التي تفسر التضخم بأنه يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج عامة، والأجور خاصة، بالإضافة إلى النظرية المعاصرة التي تقوم على تطور التغير في كمية النقود بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، ومن جهة أخرى على التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدول عدة سياسات أولها السياسة النقدية وهذا برفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإجباري بالإضافة استخدام عمليات السوق المفتوحة والسياسة المالية المتمثلة في الرقابة الضريبية، والرقابة على الدين العام والإنفاق العام، وسياسة الرقابة على الأسعار، وسياسة الرقابة على الأجور.

مقدمة الفصل:

بعد دراسة التضخم دراسة نظرية، لابد من إسقاط هذه الدراسة على الواقع حيث يتم توضيح خلفيات هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، ولهذا من الضروري تحديد مشكلة التضخم في الجزائر وأسبابها والتطرق إلى أهم محدداته.

حيث تميز الاقتصاد الجزائري منذ الثمانينات بأزمة حقيقية وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية أدى إلى ظهور مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية، تجلى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم.

سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي :

- **المبحث الأول**: أسباب التضخم في الجزائر
- **المبحث الثاني**: آثار التضخم في الجزائر
- **المبحث الثالث**: محددات التضخم في الجزائر

المبحث الأول:تطور نظام الأسعار وأسباب التضخم في الجزائر

تعتبر الأسعار من أهم أعراض التضخم، لهذا من الضروري إعطاء لمحة عن المراحل التي مرت بها أنظمة الأسعار في الجزائر، والتي تعتبر من نقاط الضعف في السياسة الاقتصادية الجزائرية، فعدد الأنظمة المحددة للأسعار المعمول بها منذ الاستقلال حتى الآن ما هو إلا دليل على صعوبة إيجاد سياسة أسعار مثلى تتوافق مع معطيات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: سياسة الأسعار في الجزائر منذ 1980

لدراسة التضخم يجب التركيز على تحديد الاسعار وهذا من أجل فهم ومعرفة حركة ارتفاع الاسعار.

1- نظام الأسعار في الثمانينات(حقيقة الأسعار):

عند بداية المخطط الخماسي الأول لم يكن هناك استبدال لنظام الأسعار ولكن بعض التوجيهات الجديدة أدخلت على الأسعار بهدف ربط العلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج وتخفيض هذه الأخيرة إلى مستويات مقبولة، لكن هذه التوجيهات لم تأتي بنتائج مرضية لأنها لم تحدد نظام أسعار متجانس وبنيوي يسهل التحكم فيه حتى أكتوبر سنة 1983 تموضع نظام جديد للأسعار(نظام حقيقة الأسعار)واتبع من خلاله نظامين للأسعار[1]:

أ-أسعار مثبتة مركزيا:

تخص أسعار السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع والضروري في نفس الوقت، وتحدد الأسعار على المستوى المركزي (المراسيم، القرارات الوزارية..) والمستوى المحلي (الولائي).

ب- أسعار مراقبة:

يتضمن هذا النظام أسعار كل السلع والخدمات التي لا تخضع للنظام الأول، والمراقبة تكون عن طريق وسيط لعملية وضع الأسعار والتي هي إجبارية لكل سلعة محلية ومستوردة ولكل خدمة مقدمة في السوق الوطنية.

من أجل ضمان سير هذا النظام تمت تكملته بميكانزمات التعويض، السند وتعديل الأسعار وقد انشأ صندوق تعويض الأسعار سنة 1982 من اجل تجنب الاختلالات الناجمة عن سياسة تحديد الأسعار، وهذه التعويضات تتم بفرض رسوم تعويضية على المنتجات غير الضرورية أو عن طريق سلفيات من الخزينة العامة عندما لا تكفي الرسوم للتعويض.

[1] صغيري فاطمة الزهراء،دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 54.

2-نظام الأسعار بعد1990: [1]

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ومن أجل الدخول إلى نظام اقتصاد السوق وضعت السلطات العمومية نظاما جديدا للأسعار سنة 1989 مبني على تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ورفع الدولة دعم الأسعار تدريجيا ما أدى إلى التهاب أسعار المواد الأساسية وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعف بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي[2]:

10.5 مرات بالنسبة للأدوية.

7،8 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي .

8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

إن هذا النظام من الأسعار يمكن للسلطات المركزية التدخل مباشرة في تحديد الأسعار، ونميز نوعين من الأسعار:

أ- الأسعار المنظمة:

الأسعار المضمونة:هذه الأسعار متعلقة بالسلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية، وتحديد هذه الأسعار يكون مسبقا في مرحلة الإنتاج.

تسقيف الأسعار والهوامش: ويتعلق بالمواد والمنتوجات المعنية بالدعم المباشر وغير المباشر للقدرة الشرائية للمستهلكين(الحليب، الخبز، الزيت) ويحدد الحد الأقصى لسعر البيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد أو بواسطة قرار وزاري للمنتوجات الأخرى.

ب- الأسعار الحرة:

يخص هذا النوع من الأسعار، مجموع السلع والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة ويكون هذا النوع محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

[1] بركان زهية، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في علم الاقتصاد، 2010،ص 195.

[2] الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية ،WWW .elbassaire .net

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

تتعدد وتتداخل أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري نظرا للاختلالات التي يعاني منها نتيجة السياسات المتبعة كسياسة الأسعار والأجور والتبعية المفرطة للخارج والتي كان لها دورا هاما في ارتفاع معدلات التضخم (التضخم المستورد) وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم أسباب التضخم إلى[1]:

أسباب نقدية ومالية، أسباب هيكلية، أسباب مؤسساتية

1/ الأسباب النقدية والمالية:

كان من الضروري لتطبيق استراتيجية التنمية في الجزائر توفير تمويل نقدي ضخم، وأمام عجز الادخار الوطني عن تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات، لجأت السلطات العمومية إلى للإقراض، إضافة إلى للإصدار النقدي، وكان الاختلال بين نمو النقود ونمو الناتج الوطني يترجم في صورة فائض في الطلب ويساهم في زيادة الضغوط التضخمية.

أ- تطور الكتلة النقدية:

تعتبر الكتلة النقدية العنصر المحدد للدخل الوطني ولمستوى الأسعار، حيث لها آثار تضخمية خاصة لما لا يواكب هذا الارتفاع نفس النمو في النمو في مستوى الانتاجية ومنه خلق وضعية اختلال في الاقتصاد الوطني ولما تسعى الدولة إلى تعديل القيمة الخارجية للعملة بسبب تدهور قيمته الداخلية تزداد حدة التضخم سواء بالطلب وبالتكاليف أو بخلق النقود،مع بداية سنوات التسعينات حدث هناك نوع من الضبط في الكتلة النقدية، خصوصا بعد صدور قانون القرض والنقد لسنة 1990 وأخذ البنك المركزي صلاحيات واستقلالية من خلال استعماله وتأثره بإصلاح قامت به الجزائر للحد من الفجوة التضخمية بسبب العرض المتزايد في النقود خلال تلك الفترة ومع ذلك فإن الكتلة النقدية استمرت في الارتفاع مما يفسر ارتفاع الأسعار بنسبة 200 % سنة 1992 حيث وصل معدل التضخم 31.68.% .

لقد تطورت الكتلة النقدية خلال فترة التسعينات رغم تدخل صندوق النقد الدولي، وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بصفة خيالية خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل التضخم سنة 1990 % 17.87 : لينتقل إلى 25.87% في السنة الموالية 1991 لينتقل إلى % 31.68 في السنة الموالية1992 وما يفسر زيادة المعروض النقدي خلال هذه الفترة هو الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، خصوصا أن هذه الفترة تزامنت مع ما تعرض له الاقتصاد

[1] حمادي خديجة،علاقة التضخم بالأجور في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2009،ص 39.

الوطني من خسائر اثر الأعمال التخريبية، خصوصا أن الناتج الداخلي لم يكن في مستوى الزيادة في عرض النقود[1].

و يعود تطور الكتلة النقدية في الجزائر إلى ما يلي:

-تطور الميزانية العامة للدولة .

-تمويل الاستثمارات العمومية .

-تحويل العاملين من الخارج.

-التوسع في اكتناز النقود من الأفراد

ب- مالية الدولة:

- **النفقات**: وما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها متصاعدة باستمرار، ولهذا أمام الإيرادات المحدودة تلجأ السلطات لتغطية هذه النفقات بتدبير إيرادات جديدة.تتمثل هذه النفقات في:

نفقات وظيفية :تحدد من اجل متابعة سير المخططات وهي تؤول دائما إلى الانخفاض مع مرور الوقت وهذا نظرا للاستعمال الغير العقلاني وتبذير النفقات قبل المهلة المحددة لها مما يؤدي إلى الوقوع في التضخم خاصة وأن جل النفقات كانت تمول تقريبا من الجباية والضرائب .

.**نفقات التجهيز** :وهي تخص النفقات التي تمول بصفة نهائية الاستثمارات ذات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (التعليم،التكوين،الصحة،النقل) ومصدر تمويلها هو الإيرادات الجبائية أما النفقات التي تمول بصفة مؤقتة فهي تخص الاستثمارات المنتجة (صناعة،زراعة) وتمولها الخزينة العامة والنظام البنكي (الداخلي والخارجي) فوجود أي عجز

في تغطية نفقات الاستثمار يؤدي بالدولة إلى إصدار نقود جديدة وبالتالي إلى زيادة حدة التضخم.

- **الإيرادات**:فتتمثل في الجباية البترولية وهي عبارة عن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة استغلال وتصدير الموارد الهيدروكربونية ويكون لها آثار تضخمية معتبرة على الموارد العامة خاصة إذا كان ناتج هذه الضرائب البترولية تتم عن اقتطاع من عون داخلي آخر، أي أنه يتم خلق كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل داخلي وهي بطبيعتها طريقة تضخمية إذا لم يقابلها أساس مادي طبعاً أي سلع وخدمات[2].

[1] المنتدى الإسلامي، http://islamfin.go-forum.net/t594-topic أطلع عليه يوم 2015/05/15.

[2] منتدى شباب الجزائر، **http://www.shababdz.com/vb/shababdz19868/#ixzz351Vwkqq6** أطلع عليه بتاريخ 2015/04/29.

و كذلك من الضرائب والمتمثلة في الضرائب المقتطعة من الدخول(مباشرة) وبالنسبة للضرائب والتي تستعمل في عمليات داخل الوطن، أي يتم خلق كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية، وكذلك من الضرائب والمتمثلة في الضرائب المقتطعة من الدخول(مباشرة) وبالنسبة للضرائب المتقطعة من غير الأجراء فتحمل على السعر للمستهلك النهائي(غير مباشرة) أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار**TVA**، وهناك ضرائب تفرض على رؤوس الأموال تعتبر أقل قوة تضخمية مقارنة مع الضرائب السابقة.

ج- ارتفاع التكاليف:

تعتبر أجور العمال في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، تؤثر على مستوى الأسعار لأن هناك فارق زمني بين فترة ارتفاع الطلب المحسوس على مستوى السلع والخدمات وفترة تقويم الجهاز الإنتاجي لغرض الاستجابة لهذا الارتفاع المحسوس في الطلب[1]، كما أن ارتفاع تكلفة المواد الأولية والمواد النصف مصنعة واهتلاك وسائل الإنتاج تكون تضخما مستوردا كما تم تخفيض الدعم على السلع بصفة غير مباشرة نتيجة انزلاق سعر صرف العملة الوطنية وهذه ما وقع سنة 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 14,40% وعقب هذا الإجراء أخذت الأسعار بالارتفاع وأرتفع معدل التضخم.

2/ الأسباب الهيكلية:

ساهمت النسب المتزايدة من عدد السكان في ظهور هذا النوع من التضخم والذي صاحبه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات ومن خلال قراءتنا للإحصائيات الخاصة بتعداد السكان وظروف المعيشة السائدة نجد أن الارتفاع في عدد السكان راجع إلى الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمع الأمر الذي جعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايد للسكان والتي صاحبها انتشار للفقر وسوء التغذية بالإضافة إلى عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على السواء، وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية وزاد في ضعف مستوى الإنتاجية، هذا الاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى% 57 في السنوات مابين1988 - 1992 أو فائض في العمالة الذي زاد من التدهور في مقدرة العامل على إتقان عمله كما يرجع ضعف كفاءة العمل الإنتاجي إلى نقص التجربة المهنية من جهة وضعف التكوين من جهة أخرى بالإضافة إلى قلة الحوافز التشجيعية للعمال والتي تترجم بقلة الإبداع والغياب المتكرر.

[1] بركان زهية، مرجع سابق، ص 202.

التضخم الجهوي:[1]

ينشأ التضخم الجهوي عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة، ولتغطية هذا العجز يستوجب توفير هذه السلع من المناطق عالية الإنتاج إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة (الصحراوية) والتي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.

التضخم المستورد:[2]

إن الجزائر لا يمكن أن تتفادى هذا النوع من التضخم مادامت هناك علاقة وثيقة بالعالم الخارجي خصوصا وأن أغلب معاملاتها تتم مع البلدان الرأسمالية، ومن خلال هذا التبادل يتغلغل التضخم داخل الاقتصاد الوطني عن طريق ارتفاع أسعار الواردات، ومن ناحية أخرى فأن لهذا النوع من التضخم تأثير كبير على القدرة الشرائية للمواطنين وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على الواردات الرأسمالية.

باعتبار معظم المعاملات يسيطر عليها الدولار الأمريكي فإن الو.م.أ تمارس سياسة تصدير التضخم وهذا ما جاء على لسان الدكتور نبيل الروبي"زيادة الاحتياط النقدي من الدولارات لدى البنوك المركزية يحملها عادة على التوسع في الإصدار، وهذا ما يسمى(بتصدير التضخم)".

الأسباب المؤسساتية:

تتمثل الأسباب المؤسساتية في عوامل المؤسسة التي نقوم على إلغاء الرقابة على الأسعار، بعد أن كانت مسيرة إداريا، كون المؤسسات في وضع شبه احتكاري جعلها ترفع أسعارها دون اعتبار لمنطق المنافسة وخاصة في وجود الندرة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ الثمانينات،و الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد بما في ذلك تحرير كل من الأسعار والتجارة الخارجية،و تتحدد الأسعار في نظام الاقتصاد الحر على أساس تفاعل قوى العرض والطلب وهذا عن طريق جهاز الأثمان وعلى هذا الأساس كان تحرير نظام الأسعار الدافع الأساسي لارتفاعها، حيث عرفت بعض المواد ارتفاعات بمعدل أكثر من 300% (الزيت والسكر)،و نفس الارتفاع عرفته سنة 2007-2008 خاصة بالنسبة للمواد الأولية الاستهلاكية ومواد البناء كالإسمنت والحديد.

[1] إسماعيل عبد الرحمان ،مرجع سابق ، ص 152.
[2] نفس المرجع ،ص 152.

المبحث الثاني: أثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع الجزائري

ما يمكن ملاحظته هو أن التضخم يعتبر نتيجة حتمية للصراع الدائم بين مختلف الطبقات الاجتماعية من أجل المحافظة على كيانها كمحاولة الحفاظ على القدرة الشرائية من طرف العائلات مثلا وفي هذا الصراع فإن وسائل الدفاع تختلف بين هذا وذاك حسب إمكانيات كل مجموعة ودرجة تأثير التضخم عليها. لهذا نجد أن كل الشعوب تحاول محاربة هذه الظاهرة لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد والتنمية.

المطلب الأول:أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري

أولا:الادخار[1]:

في نهاية القرن الماضي وبداية الفرن الحالي اتجهت العائلات الجزائرية إلى شراء سلع تفوق احتياجاتها اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع إلى طرق أخرى لادخار أموالهم، (مثل شراء الذهب والمعادن الثمينة، المواشي، السيارات الفخمة...الخ) خاصة وأن معدلات الفائدة لا تشجع على الادخار، كما اتجهوا إلى شراء العقارات والأراضي الموجهة للبناء ما أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المدن الساحلية.

ثانيا:الاستهلاك:

الجزائر في السنوات الأخيرة عانت من ظاهرة الندرة لبعض السلع والخدمات على مستوى السوق مما أدى إلى توليد لدى المستهلك نوع من الخوف من عدم الحصول على بعض السلع وعندها يقوم بالاقتناء الإضافي لهذه السلع ونتيجة لذلك حدث ارتفاع في الأسعار تبرره الندرة من جهة والطلب لمتزايد من جهة أخرى حيث أصبحت هذه السلع تأخذ أكثر من النفقات المخصصة للاستهلاك من طرف العائلات حوالي 55.2 % .فقد أدت الضغوطات التضخمية إلى ارتفاع الاستهلاك المطلق ولكن انخفاض الاستهلاك الحقيقي، وقد عرفت المؤشرات الاستهلاك الحقيقية تدهورا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض في حجم المعروضات وخفض أو إلغاء دعم بعض المواد، فقد سجلت أسعار الحبوب ومشتقاتها ارتفاعا سنويا بنسبة 54% للحبوب ومشتقاته و39% للحليب، وارتفاع سعر اللبن والشاي ب 4,105%،بالإضافة إلى تحرير شبه نهائي لأسعار الطاقة، وقد شهدت أغلبية العائلات الجزائرية انخفاضا في المستوى المعيشي خاصة منذ 1986، نظرا لانخفاض قيمة العرض وزيادة الطلب الناتج عن ارتفاع عدد السكان.

[1] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر2006،ص253.

ثالثا:الاستثمار:

يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة كالاستهلاك، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين.

الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى ومنه يكون توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني[1]

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الاموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى حيث تعطي الأولوية للمشروعات والاستثمارات ذات المردودية العالية والسريعة والتي تتميز بقلة المغامرة مثل السياحة، مشاريع النقل، ويتجه قسم هام من هذه الأموال إلى تجارة الاستيراد والجملة والتجزئة، والمضاربة على الأراضي.

فنجد مثلا أن نصيب الانفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 5،11% سنة 1994 إلى 5،22% سنة 1998. فيما عرف نصيب قطاعات الانتاج السلعي تقهقرا، خاصة في قطاع الزراعة والصيد البحري بنسبة 30% في سنة 1998.

[1] منتدى شباب الجزائر، مرجع سابق.

المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للتضخم

ويمكن التطرق لها على النحو التالي :[1]

- إن الارتفاع المستمر للتضخم في فترة التسعينات افرز جملة من السلبيات على المستوى الاجتماعي للدولة تمثلت في:تسريح آلاف العمال وارتفاع عدد البطالين وضعف القدرة الشرائية التي أدت إلى عودة أمراض الفقر كالسل وغيرها، إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول،كما أن الارتفاعات في الأسعار أضرت بذوي الدخول الثابتة والمحدودة (المتقاعدين، أصحاب المنح والمعاشات وغيرهم) أكثر من غيرهم، ففي حين تضاعف مؤشر الاستهلاك الجزائري خلال الفترة 1988-1996خمس مرات، فقدت الأجور خلال الفترة (1990) ما يزيد عن % 30 من قوتها الشرائية.
- كما حدث انخفاض قوي في القوة الشرائية للأجور، غير أن هذا التدهور يتوزع بطرق مختلفة على الفئات الاجتماعية حسب النشاطات التي تقوم بها القطاعات التي تنتمي إليها، في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من التضخم ويستطيعون إنماء دخولهم (التجار،رجال الأعمال،المقاولون...).
- و كذلك تسبب بهجرة -+lmالأدمغة إلى الخارج، حيث أن عدم مواكبة الاجور والمرتبات لمتطلبات العيش،بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية خلال النصف الأول من العقد الأخير للقرن الماضي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن 2000 أستاذ اتجهوا نحو الخارج وكذلك هروب المهندسين والتقنيين إلى كندا ودول غربية بحاجة إلى إطارات.
- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات والمحسوبية، إذ عمت هذه التصرفات كل الإدارات والقطاعات خاصة العمومية منها، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم.
- ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخول الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعوا للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أن الضغوطات التضخمية ولدت نوع من التمايز الاجتماعي والطبقية بين أفراد المجتمع.

[1]إسماعيل عبد الرحمان ، مرجع سابق ،ص155.

المبحث الثالث: محددات التضخم في الجزائر

إن النموذج الذي سيعتمد عليه في تحديد محددات التضخم في الجزائر حسب ما جاء في النظريات الاقتصادية وما جاءت به الدراسات اعتمدنا عليها، ومن خلال تحليل هذه المعلومات حسب واقع الاقتصاد الجزائري سيعتمد على متغيرة مستقلة وهي التضخم ومتغيرات مفسرة هي: الإنفاق العام، الكتلة النقدية، أسعار البترول، الأجر الأدنى المضمون، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، البطالة، الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: التعريف بالمتغير التابع (التضخم)

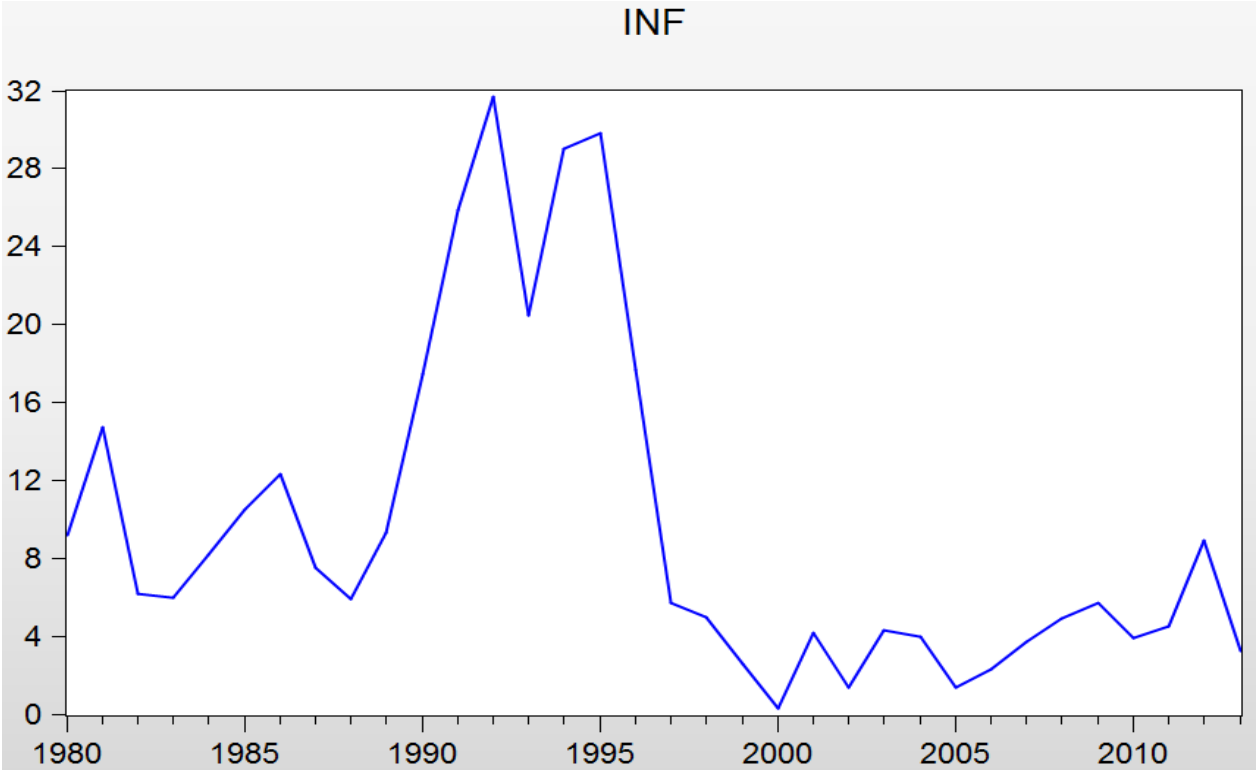
هو المتغير المفسر(التابع)، وهو من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر،و قد تزايدت حدته في الثمانينات وهذه بعد قرار الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق[1]، حيث خلال فترة الدراسة عرف التضخم تقلبات عديدة، خلال الفترة (1982 -1989) كان معتدلا،ما بين 5.7%و12.3%، سرعان ما بدأ بالارتفاع ما بين (1990 - 2000) حيث عرف أقصى ارتفاع له سنة 1992 (31%) ،ومع الألفية الجديدة عاد إلى الانخفاض أين بلغ أدنى مستوياته ب0.3% سنة 2000، ومع بداية 2001 عرف التضخم ارتفاعا ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) بنسبة3،22% جراء نمو احتياطيات الصرف[2].

[1]Zaidi HHizia , comprendre l'inflation en algérie, 2013.

[2]رايس فوضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر(2000-2011)،بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/ 62، ص 193.

وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل:

الشكل رقم 2-1 : يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر 1980-2013



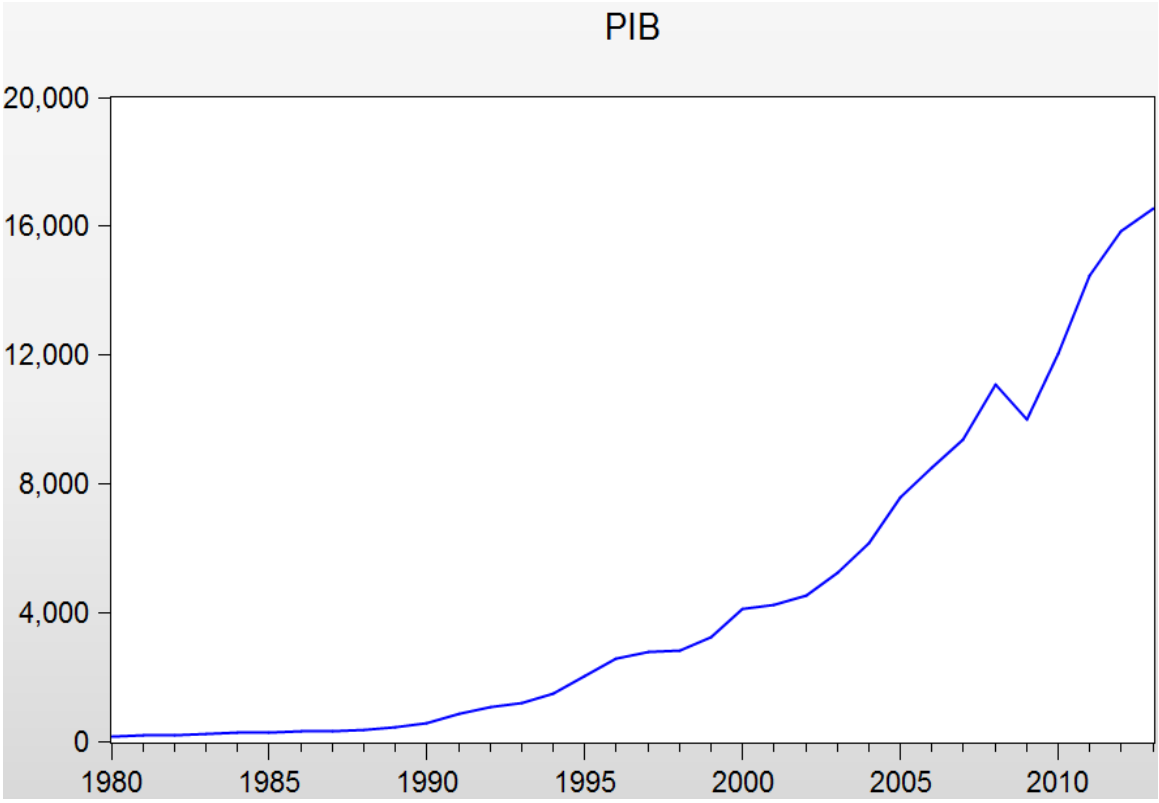
المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews07 والملحق رقم 01

المطلب الثاني: المتغيرات المفسرة للتضخم

1-الناتج الداخلي الخام:

يؤثر في التضخم، حيث أن زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة وحدات الإنتاج(الناتج الداخلي الخام) يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار من خلال الشكل نرى تطور الناتج الداخلي الخام حيث عرف تزايد مستمر، ومع دخول الألفية أصبحت نسبة الزيادة أكثر مما كانت عليه.

الشكل رقم 2-2 : يبين تطور الناتج الداخلي الخام (1980-2013)

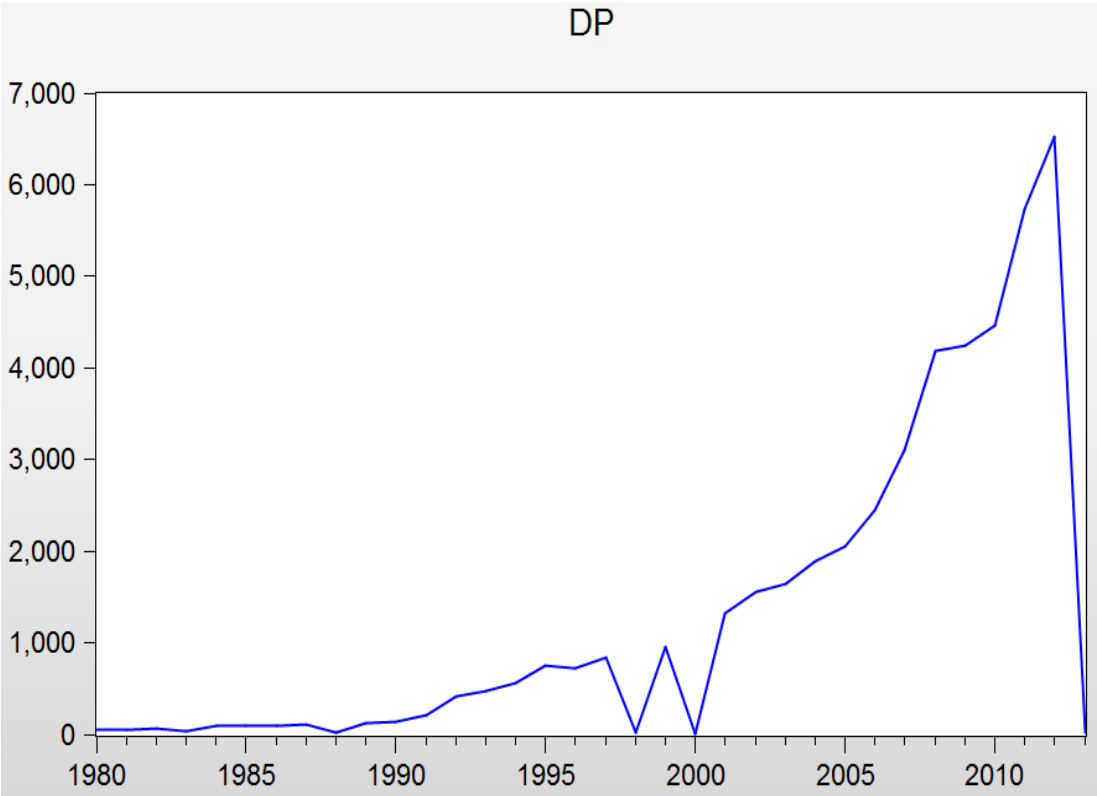


المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews07 والملحق وقم 01

2-الانفاق العام:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد المحددات الأساسية في تكوين الدخل القومي، فهو الأداة الرئيسية للدولة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاقتصادية،و هو من أهم الأسباب المحددة للتضخم خاصة إن كان هذا الإنفاق لا يقابل بإنتاج حقيقي، حيث الإنفاق في الجزائر قد عرف تزايدا مستمرا وذلك مع ما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.وهذا ما يميز النفقات العامة وهذا أمام الإيرادات المحدودة، وتتمثل النفقات في التجهيز والتسيير، في السنوات الأولى عرف الإنفاق انخفاضا وذلك راجع لانخفاض الأجور والرواتب، وبعد سنة 1990 نلاحظ ارتفاعا متواصلا .

الشكل رقم 2-3: الشكل يبين تطور الانفاق العام في الجزائر 1980-2013



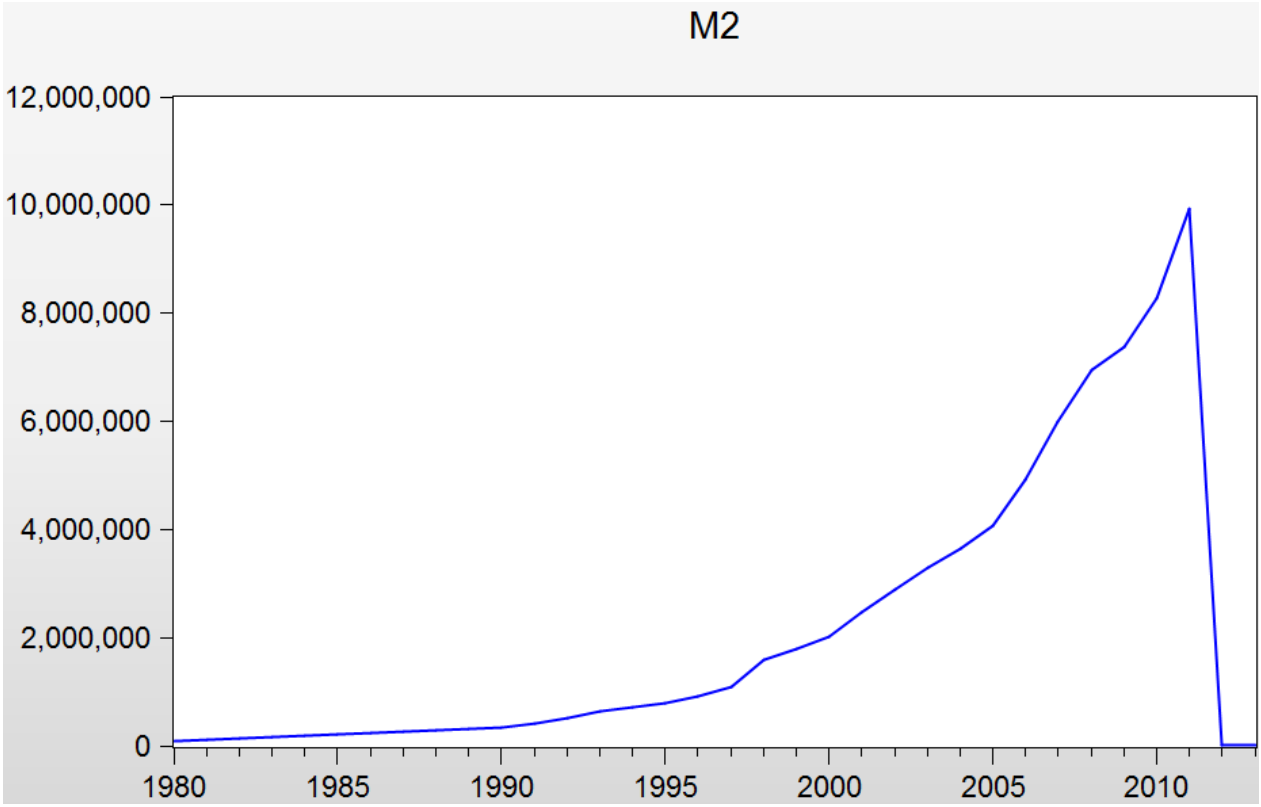
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews07 والملحق رقم01

3-الكتلة النقدية:

لاحظنا فيما سبق أن من أهم أسباب التضخم هو تضاعف الكتلة النقدية (التضخم النقدي)،حيث أن للكتلة النقدية علاقة وطيدة بمؤشرات الاختلال المسجلة على مستوى الاقتصاد،كما نرى النظرية الاقتصادية أنها تملك علاقة طردية مع التضخم.

من خلال الشكل نلاحظ أن الكتلة النقدية كانت محدودة خلال الفترة (1982-1990) ، ولكن ارتفعت خلال الفترة الممتدة (1990-2000).

الشكل رقم2-4: الشكل يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1980-2013



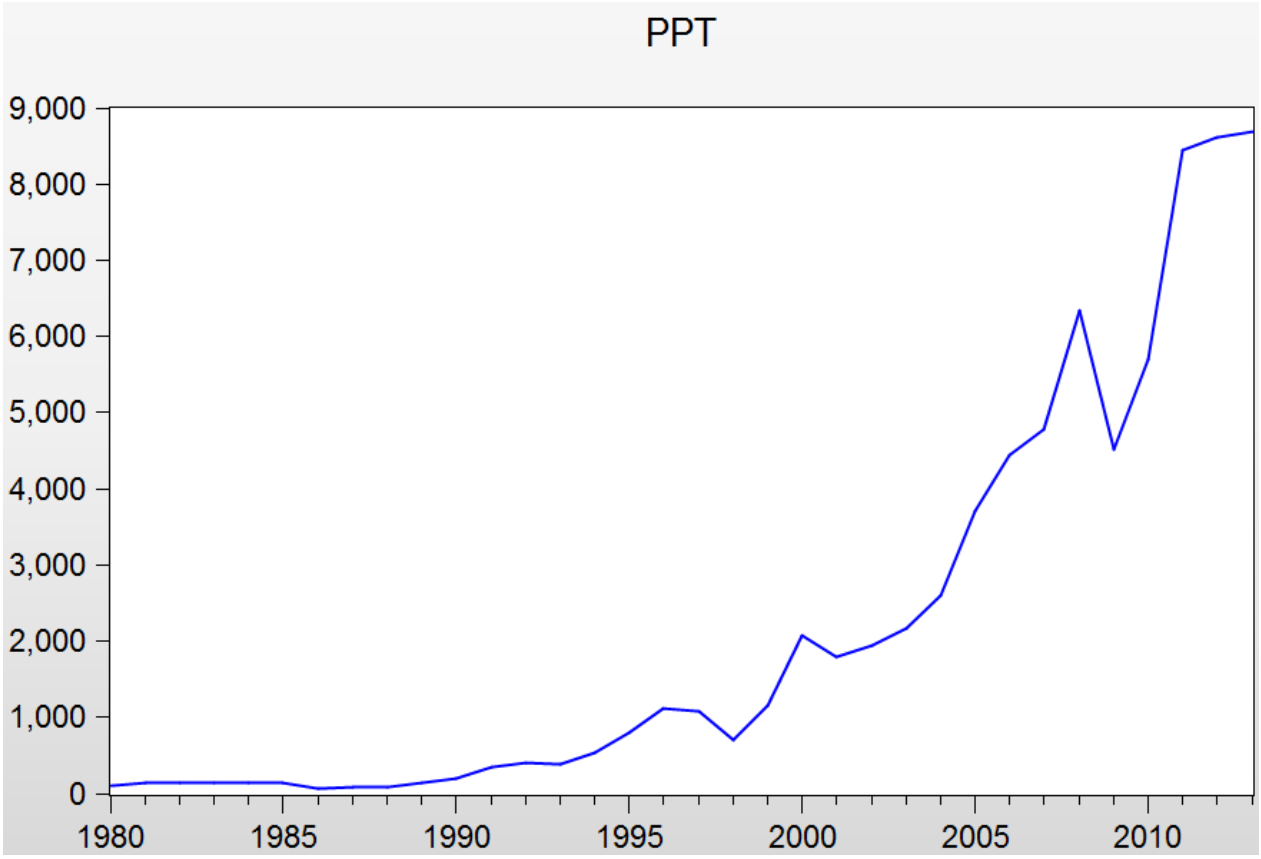
المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews07 والملحق رقم01

4-أسعار البترول:

الجزائر وعلى غرار الدول البترولية، هي من بين الدول الأكثر اعتمادا على الجباية البترولية في بناء ميزانيتها العامة إن هذا يعني أن الدول البترولية ومن بينها لجزائر، لا تستطيع اعتماد برامج وضخ أموال في الاقتصاد إذا كانت أسعار البترول منخفضة مما يجعل أسعار البترول من بين المحددات التي يفترض أن تأثر في التضخم بالجزائر.

من خلال الشكل:نلاحظ ارتفاع تدريجي ومستمر لأسعار البترول، لكن عرفت انخفاضا خلال (1985-1987) وهذه خلال الازمة البترولية سنة 1986.

الشكل رقم 2-5: الشكل يبين أسعار البترول في الجزائر 1980-2013



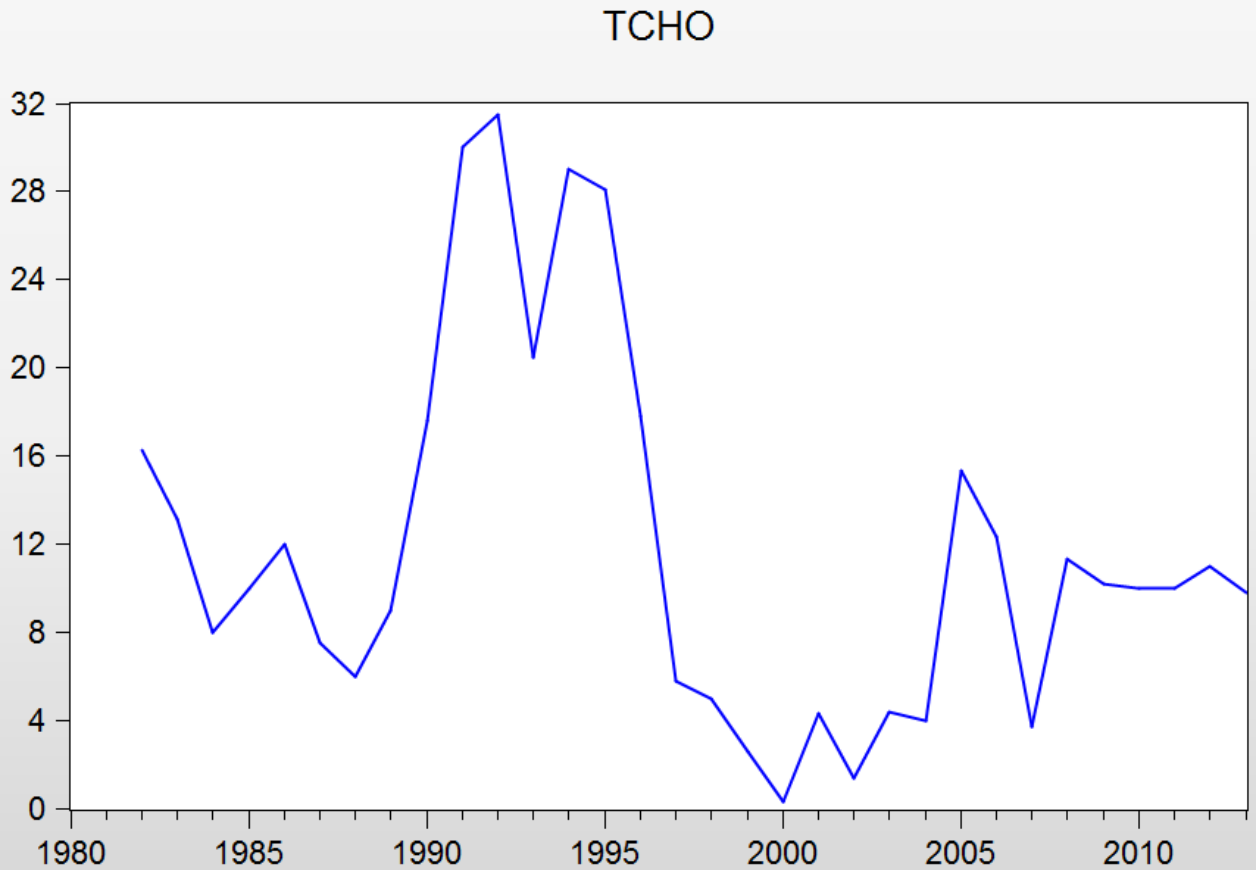
المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews07 والملحق رقم01

5-البطالة:

تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة، ويتم التّعبير عن معدّل البطالة حسب تعريف المكتب الدّولي للعمل كنسبةٍ مئويّة بين إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النّشطة، وفقا للنظرية الاقتصادية ومنحنى فليبس يوجد علاقة عكسية ما بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

من خلال الشكل نلاحظ: أن معدل البطالة في الجزائر عرف صعود وهبوط على طول فترة الدراسة، إلا أنه عرف أكبر ارتفاع سنة 1999 ب 29،3%، ولكن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى10%.

الشكل رقم2-6: الشكل يبين معدل البطالة في الجزائر 1980-2013



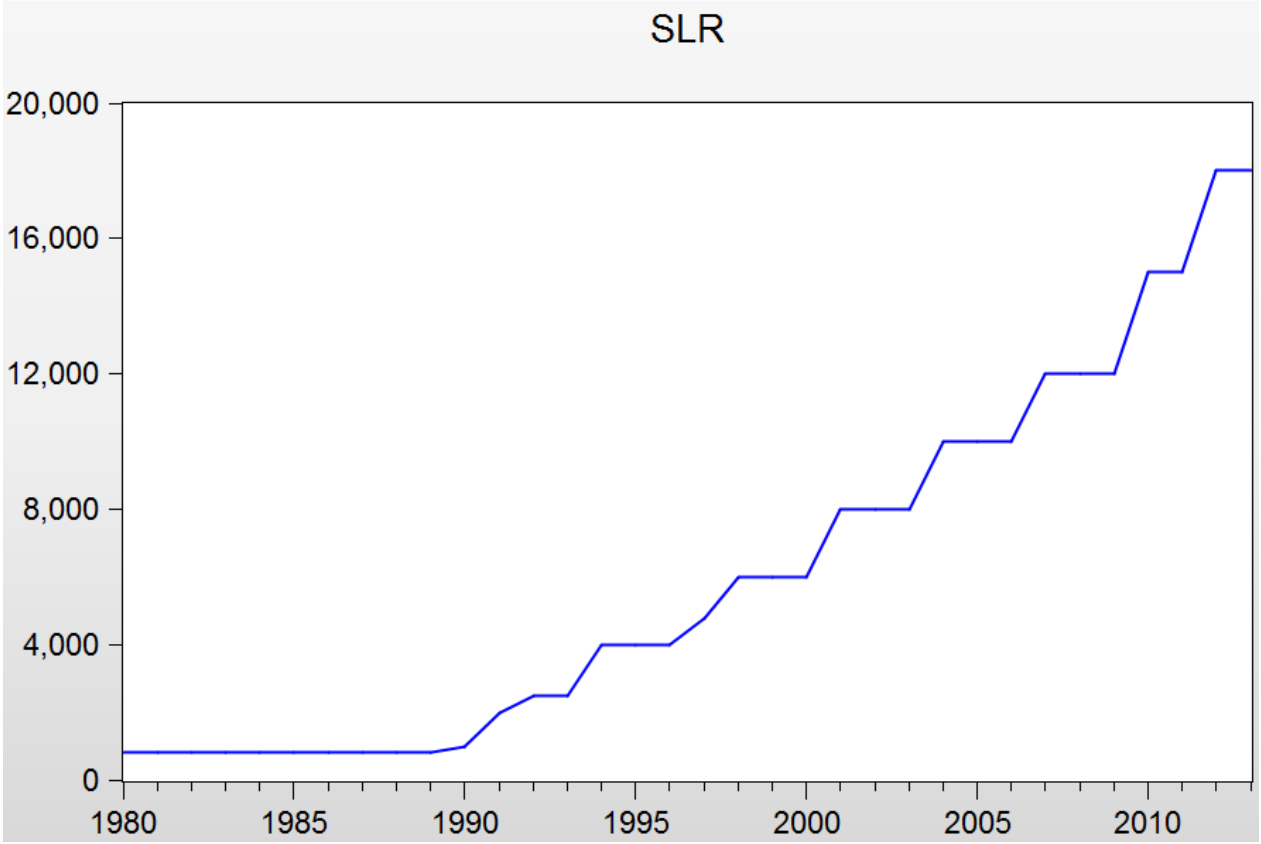
المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجeviews07 والملحق رقم01

6- الأجر الأدنى المضمون:

تعتبر الأجور من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، أي أن نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور،أي رغبة العمال بزيادة أجورهم، وتزداد مع ذلك نفقات الإنتاج فيقوم أصحاب المشروعات بزيادة أسعار منتجاتهم، تمثل الأجور جزءا كبيرا من التكاليف التي تعتبر من أهم الأسباب التضخم، يعتبر الأجر ذو علاقة طردية مع التضخم، وسوف نعتمد على الأجر القاعدي بالدينار الجزائري كمتغير لقياس التأثير على التضخم كون هذا الأخير هو المتغير الأكثر تحديدا لتغير الأجور، الأجور هي أداة من أدوات توزيع الدخل الوطني، و يعتبر الحد الأدنى للأجور هو الأجر اللازم لتوفير المستوى المعيشي للمحافظة على حيا ة العامل.

و لمعرفة تطور مستوى الحد الأدنى للأجور في الجزائر الشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم3-7: الشكل يبين الأجر الأدنى المضمون في الجزائر 1980-2013



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews07 والملحق رقم01

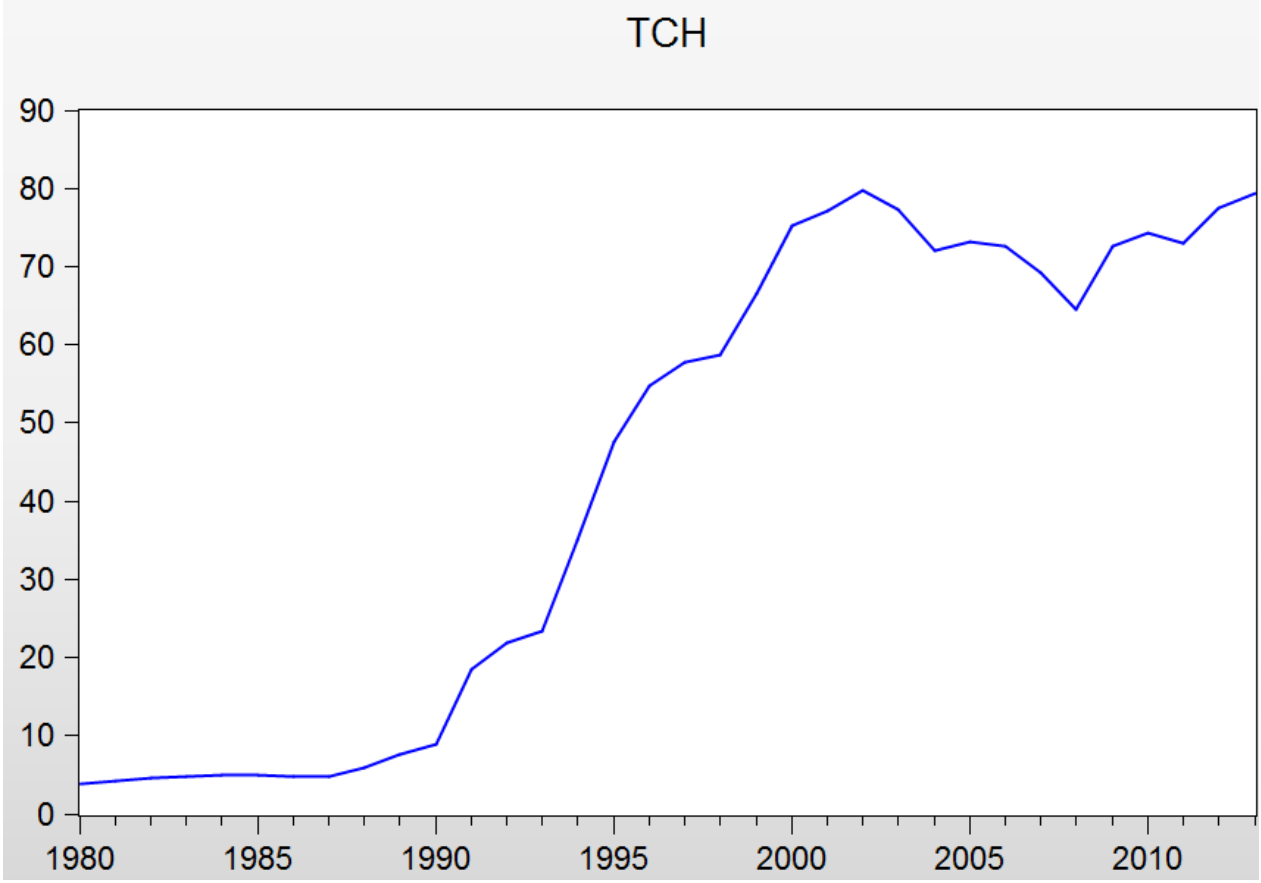
7-سعر الصرف:

إن لسعر الصرف تأثير واضح على التضخم في الجزائر، كون أن الانخفاض في سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الاستيراد مما يخلق اختلال في ميزان المدفوعات.

خلال الثمانينات أدت الزيادة الكبيرة في قيمة الدولار الأمريكي إلى ارتفاع كبير مقابل حوالي 50% من في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري مما أضر بالقدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات وشجع الواردات، حيث أثر على الاقتصاد الجزائري وذلك بزيادة حدة التضخم والتدفق النقدي.[1]

[1] نجاة مسمش،فعالية السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009، ص 168.

الشكل رقم2-8: الشكل يبين تطور أسعار الصرف في الجزائر 1980-2013



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجeviews07والملحق رقم01

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل وبعد تطرقنا إلى التضخم في الجزائر، والتعرف على أسبابه، والآثار التي يخلفها على الاقتصاد

و المجتمع الجزائري، والتعرف على محدداته، نستخلص ما يلي:

- تعود أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري إلى أسباب نقدية ومالية والمتمثلة في الزيادة في الكتلة النقدية، زيادة النفقات العامة وكذلك الأجور.
- وأسباب هيكلية : التضخم الجهوي الذي ينشأ عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة، والتضخم المستورد .
- كما أن للتضخم آثار على الادخار والاستهلاك وأيضا على توجيه الاستثمارات، وآثار على المجتمع مثل البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج، وكذلك ظهور تمايز طبقي بين أفراد المجتمع.
- وتعرفنا على محددات التضخم والمتمثلة في الكتلة النقدية، الحد الأدنى للأجور، البطالة، الإنفاق العام، أسعار البترول، سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام.

تمهيد الفصل:

بعدما قمنا بالدراسة النظرية للتضخم وتحديد محدداته، سنحاول في هذا الفصل ترجمة هذه المحددات في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولهذا الغرض توجب المزج بين النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية اعتمادا على البيانات الإحصائية وهذا المزج بين العلوم الثلاث(الرياضيات، الاقتصاد والإحصاء)،خلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية ،وهذا ما يعرف بالاقتصاد القياسي، الذي صار استخدامه أداة مهمة في تحليل تلك العلاقات ،والوصول إلى نتائج وقياسات دقيقة .

ولأن تحليل العلاقة الكمية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية هو الهدف الرئيسي لنظرية الاقتصاد القياسي، كان يجب الإلمام الجيد بهذا العلم وأدواته ،وهذا من خلال معرفة أهدافه ومنهجية البحث فيه واختبار صحة النظرية الاقتصادية ،ولأن هذا العلم قائم من اجل اختبار صحة النظرية الاقتصادية ارتأينا استعمال نماذج الاقتصاد القياسي في دراسة محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 _2013) ،وفي ظل زيادة استخدام الحاسوب الذي يوفر الكثير من الجهد والوقت، فقد تم اختيارنا لطريقة المربعات الصغرى (MCO)،بحيث نحصل على النتائج بمساعدة برنامج EVIEWSالذي يمدنا بالمعلومات القياسية حول الظاهرة المدروسة.

وإجراء الاختبارات اللازمة والتي تسمح لنا باختيار أحسن نموذج وهي:

- ✓ اختبار معنوية المعالم (test student).
- ✓ اختبار المعنوية الكلية(test de ficher).
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (test durbinWatson).
- ✓ اختبار تجانس تباين الأخطاء (test de white).
- ✓ اختبار استقرار النموذج (test de Chow)

وعلى هذا الأساس سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى نظرية الاقتصاد القياسي ثم نعرج في المبحث الثاني إلى تقدير نماذج محددات التضخم.

المبحث الأول: نظرية الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، عن طريق بناء النماذج القياسية معتمد في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي:

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926،ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي **Ranger Frisch**،وهناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حيث استخدم الاقتصادي **كورنو Cournout** التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة، ويعتبر بذلك كورنو أبو الاقتصاد القياسي في رأي البعض، مثلما يعتبر ادم سميت أبو علم الاقتصاد الوضعي، بل أن هناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بظهور الجدول الاقتصادي عند مدرسة الطبيعيين على يد الطبيب الفرنسي **كيس ناي Quesnay** عام 1758م، ويذكر البعض أن تطبيقات الاقتصاد القياسي بدأت مع دراسات **انجل Engel** في القرن التاسع عشر والذي استخدم فيها بيانات عن إنفاق الأسر وتوصل إلى قانون انجل المعروف حتى الآن، وهو ينص على أن "النسبة المخصصة للغذاء من الإنفاق الكلي للأسرة تقل مع زيادة الدخل ".

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد ،أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية ،بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[1]

كما يعتبر الاقتصاد القياسي بأنه التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال،...،الخ)،تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية بمعنى أخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية. فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطبع ،ط2، الإسكندرية مصر ،2005ص3 .

[2] مكيد علي ،الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر2011 ، ص9 .

كما يعرف بأنه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يستخدم التحليل الكمي لظواهر الاقتصادية الحقيقية، عبر استخدام أدوات علوم الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، بهدف إبراز العلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية بمساعدة الطرق الإحصائية.[3]

إذن الاقتصاد القياسي هو احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة محل البحث، كما يركز الاقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي، والأساليب الإحصائية ويمكن إيجاز أهم أهدافه فيما يلي:

-اختبار النظرية الاقتصادية.

-اتخاذ القرار الاقتصادي.

-التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن.

1- منهجية الاقتصاد القياسي: يمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

1-1- تعيين النموذج: تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

في هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، كما يتم الاعتماد على المتغيرات الرياضية مثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما $\mathcal{D}$ السعر والدخل حيث تصاغ العلاقة أعلاه كالآتي:

$$\mathcal{D}_x = \mathcal{B}_\circ + \mathcal{B}_1 \mathcal{P}_x + \mathcal{B}_2 \, y$$

فمن نظرية الطلب يتوقع الحصول على إشارة سالبة للمعامل، وذلك لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها حسب النظرية الاقتصادية وإشارة موجبة للمعامل لوجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة ودخل المستهلك، كما يتم هنا جمع البيانات الخاصة لمتغيرات النموذج.

1-2- مرحلة معلمات النموذج:

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) قيد الدراسة، ومن ثم يتم تقدير معالم ، أعلاه.

- يجب في هذه المرحلة تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي -حسن لطيف الزبيدي ،القياس الاقتصادي النظرية و التحليل ،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان 2011 ص21-22.

- الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج.
- الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج واختيار معنوية المعالم من خلال ومعامل التحديد R^2.
- الناحية القياسية يتم فيها إختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح.

1-3- مرحلة الاختبار:

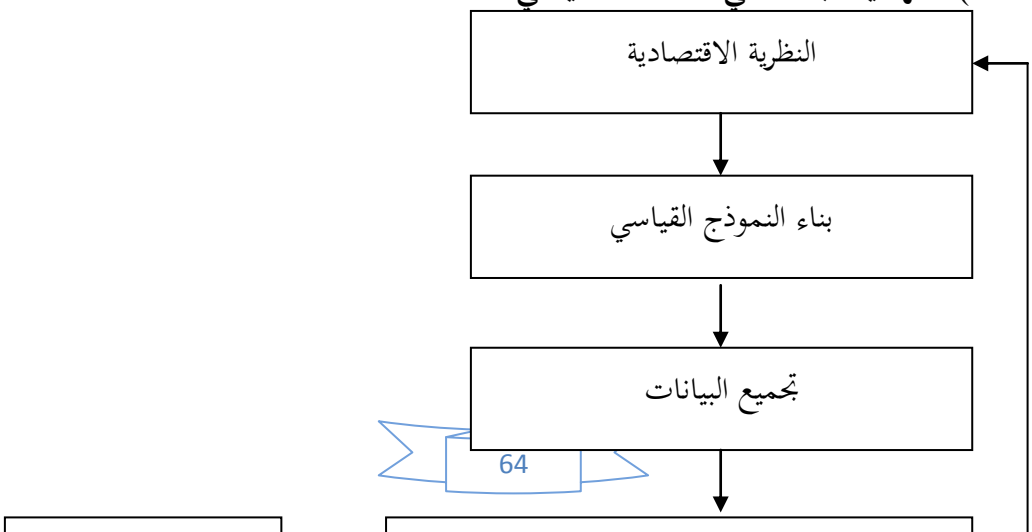
في هذه المرحلة يتم اختبار قوة معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ، وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها مشكلة تغاير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي وغيرها من المشاكل، وعلى الباحث أن يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.

1-4-مرحلة التنبؤ:

لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقا قبل قدومه على مختلف المستويات – الكلية والجزئية- في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، وعليه يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة كحجم طلب السلعة في مقال سابق.

ويمكن توضيح مناهج الاقتصاد القياسي بالمخطط التالي:

الشكل (3-1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:



المصدر: حسين علي بخيت ،سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري الطبعة العربية، الأردن 2009 ص 30

2- تقديم النماذج الاقتصادية القياسية:

انطلاقا من معرفتنا أن العلاقات السببية هي محور الاهتمام في عمليات القياس الاقتصادي وهذا ما سنركز عليه في الدراسة.

ومن أنواع النماذج الاقتصادية: نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي سنستخدمه في دراستنا هذه.

2-1- نموذج الانحدار الخطي البسيط: نقوم في هذا النموذج بتكوين العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل الثاني ، أو نفسر هذه العلاقة التي تسمح بشرح قيم بواسطة قيم ، وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

$$y_i = \alpha + \mathcal{B}\, \mathcal{X}_i + U_i$$

حيث:

y : متغير مستقل.

x: متغير تابع.

μ : الخطأ.

3- الفرضيات الخاصة بالمتغير العشوائي:

1- μ موزع طبيعيا: U_i Loi Normale.

2- إن قيمة U_i في أي فترة زمنية تكون أكبر أو مساوية إلى الصفر إلا أنها في المتوسط تساوي الصفر $E\ (U_i) = 0$.

3- ان تباينه حول الوسط الحسابي مقدار ثابت عند كل قيمة من قيم أي: $VAR\ (U_i) = \delta^2(\forall_i)$.

4- إن قيم U_i غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة، أي انعدام التباين بين U_i و X_i أي: $COV\ (U_i, X_j) = 0$.

5- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء: $COV\ (U_i, U_j) = 0$.

4- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO):

حيث تشمل (MCO) في إيجاد قيم للوسائط على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء:

$$MIN \sum_{i=1}^{n} \ell_t^2 = MIN \sum_{i=1}^{n} (y_t - b\ x_t - a)^2$$

حيث:

a: القيمة المقدرة لـ α.

b : القيمة المقدرة لـ $\mathcal{B}$.

$e_i = (y_i - y_j)$ وهي البواقي.

ولإيجاد قيمة a و b ونشتق $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ بالنسبة لهما:

$$\frac{\theta \sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\partial\ a} = -2 \sum_{i=1}^{n} (y_i - b\ x_i - a) = 0$$

بالقسمة على (-2) وتنشر الأقواس نحصل على القيم التالية:

$$b = \frac{\sum_{i=1}^{n} (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^{n} (x_i - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (x_i y_i - n\bar{x}\,\bar{y})}{\sum_{i=1}^{n} x^2 - n\bar{x}^2}$$

$$a = \bar{y} - b\ \bar{x}$$

وبعد الوصول إلى معالم النموذج فانه يجب التأكد من مدى المعنوية الإحصائية لهذه المعالم.

ونظرا لكوننا سوف نتطرق إليها في نماذج الانحدار المتعدد الذي نعتمد عليه في دراستنا وحتى لا نقع في التكرار فإننا سوف نتطرق إلى كيفية حساب معالم النموذج في الطريقة الثانية ثم نتعرض إلى كيفية اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج.

1- نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين المستقل والآخر التابع y، غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لابد من توسيع النموذج الذي سمي بالنموذج المتعدد.

تقديم النموذج:

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة X_1 $X_2 \ldots\ldots X_k$. والحد العشوائي ، يعبر عن هذه العلاقة:

$$y_i = \mathcal{B}_\circ + \mathcal{B}_1\, \mathcal{X}_{1t} + \mathcal{B}_2\, \mathcal{X}_{2t} + \ \ldots\ldots + \mathcal{B}_k\, \mathcal{X}_{kt} + \ U_t\,, t = \overline{1,h}$$

حيث:

y_t : المتغير التابع في الزمن t.

$\mathcal{X}_{1t}$: المتغير المفسر 1 في الزمنt .

$\mathcal{X}_{2t}$: المتغير المفسر 2 في الزمنt .

$\mathcal{X}_{kt}$: المتغير المفسر k في الزمن t .

$\mathcal{B}_k \ldots\ldots \mathcal{B}_1, \mathcal{B}_\circ$ معالم النموذج.

U_t : حد الخطأ في الزمن .

في واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة المعادلات

وتكتب هذه الجملة من المعادلات على شكل مصفوفات كما يلي:

$$= \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} \ldots\ldots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} \ldots\ldots & x_{k2} \\ \vdots & & & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} \ldots\ldots & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mathcal{B}_\circ \\ \mathcal{B}_1 \\ \vdots \\ \mathcal{B}_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix}$$

$$y_{(n\times 1)} = x_{(n\times k)} \qquad \mathcal{B}_{(k\times 1)} + U_{(n\times 1)}$$

ويمكن كتابة شكل المصفوفات السابقة باختيار على الشكل التالي:[4]

حيث:

$$Y_t = X_t + B_i + U_i$$

$\mathrm{y} = x\,\mathcal{B} + \mathrm{U}Y_t$: شعاع مشاهدات المتغير التابع.

X_t: مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية.

B_i: شعاع المعاملات.

U_i: شعاع الحد العشوائي.

حيث المصفوفة x ذات الرتبة $(\mathrm{k} \leq n) - \mathrm{k}$.

2- فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة (MCO) في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد فإنه يجب توفر الافتراضات الآتية:

1- موزعًا طبيعيًا $U \rightarrow$Loi (Normal)

2- القيمة المتوقعة لمتجه حد خطأ تساوي صفر أي$E(U_i) = 0$: $E\ (U) = 0$

3- تباين العناصر العشوائية ثابتة ومستقلة$V(U_i) = \delta_i^2$ $(\forall i)$ $V\ (U) = \ \delta^2\ I$.I:

4- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء$(\forall i \neq j)$ $COV\ (U_i\ U_j) = 0$. .

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير xX_i و $\mathrm{U}U_i$ أي $COV\ (x_i\ U_i) = 0$.

6- قيم المصفوفة (X) مأخوذة بدون أخطاء.

7- رتبة المصفوفة $(\acute{x}x)$=k+1) يعني عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة$(x_1 \ldots x_n)$.[5]

3- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى:

لدينا النموذج الخطي العام: $y = xB + U$

حيث: $\hat{\gamma} = xb$

bشعاع مقدر لـ $\mathcal{B}$. حيث:

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = [y - \hat{\gamma}]^t [y - \hat{\gamma}]$$

[4] حسين علي بخيت ،مرجع سابق ص135

[5] فروخي جمال ،نظرية الاقتصاد القياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1993 ص51

$$= (y - xb)^t(y - xb)$$
$$= y^t y - y^t xb - b^t x^t y + b^t (x^t x)b$$
$$= y^t y - 2bx^t y + b^t (x^t x)b$$

باشتقاق هذه المعادلة بالنسبة إلى b نجد:

$$b = (x^t x)^{-1} x^t y$$

4- حساب معامل الارتباط: هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل التحديد والذي يرمز له بالرمز .

معامل التحديد:

هو يعني القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار ككل أي ما المقدار الذي يمكن تفسيره من التغير في المتغير التابع عند اخذ المتغيرات المستقلة كافة معا، وهو يعرف بالعبارة التالية[6]:

$$R^2 = 1 - \frac{ESS}{TSS} = \frac{RSS}{TSS} = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}$$

ومنه قيمة معامل الارتباط الخطي هي:

حساب معامل التحديد : وهو معروف بالعلاقة التالية:

$$\overline{\mathcal{R}^2} = 1 - (1 - \mathcal{R}^2)[N - 1/N - K]$$

المطلب الثاني:مراحل تحليل نموذج واختيار أحسن نموذج

1-تحليل النموذج قياسيا:

في هذه المرحلة الأولى من التقييم لابد من التطرق إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونذكر منها:

1-1-معنوية المعالم اختبار (Student): نستخدم هذا الاختبار لمعرفة جودة النموذج من خلال معنوية المعالم الإحصائية، وهذا باختبار كل معلمة على حدى حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_\circ : \mathcal{B}_i = 0 \\ H_1 : \mathcal{B}_i \neq 0 \end{cases} \qquad (i = 1, \overline{K})$$

[6] هاري كلجيان، والاس اوتس،مقدمة في الاقتصاد القياسي،ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية،النشر العلمي والمطابع رياض 1990 ص 92

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائيات التالية:

$$T = \left| \frac{b_i - \mathcal{B}_i}{\hat{\delta}_{b_i}} \right| \rightarrow T_{n-k-1}^{\alpha/20}$$

حيث: ما هي مقدار لـ و وهو الانحراف المعياري لـ ويتم رفض أو قبول الفرضية بمقارنة قيمة المتحصل عليها مع القيمة الجدولية لدرجة الحرية عند مستوى المعنوية .

- إذا كان نرفض الفرضية يعني معنوي ويختلف عن الصفر وأن المتغيرة المفسرة لها معنوية.
- إذا كان أي أن غير معنوي. أي أن المتغيرة المفسرة ليس لها معنوية.

1-2-اختبار المعنوية الكلية (Test de Fisher):

يستخدم لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل وتوضح الفرضيات التي يتم اختيارها بالشكل التالي:

-فرضية العدم: التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات أي:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots = \beta_n = 0$$

الفرض البديل ويصاغ كالآتي: -

$$H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \cdots \neq \beta_n \neq 0$$

و تنص هذه الفرضية ومن الناحية الإحصائية على وجود علاقة بين المتغير (المتغيرات) المستقل والمتغير التابع وتحسب احصاءة (F)من الصيغة الآتية :

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{y}_i / K - 1}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / N - k}$$

عدد المشاهدات N

عدد المعلمات k[7]

[7] كامل علاوي كاظم الفتلاوي-حسن لطيف الزبيدي. مرجع سبق ذكره ص 91 -92

- ونقارن مع القيم المجدولة لدرجتي الحرية.
- و ولمستوى معنوية .
- إذا كان نرفض ونقبل أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية تؤثر في النموذج.
- إذا كان أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية لا تؤثر في النموذج.

1-3-اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

لتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار (Watson Derbin) حيث:

$$\begin{cases} H_0: p = 0 \\ H_1: p \neq 0 \end{cases}$$

: معامل الارتباط الخطي بين الأخطاء.

$$d = \frac{\sum_{i=1}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_t^2} \approx 2\,(1-p)$$

$$p \approx \frac{\sum_{i=1}^{n} e_t\, e_{t-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_t}$$

بعد حساب قيمة نقارنها مع القيمتين المجدولتين التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي والتي تمثل الحد الأقصى وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين.

حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة

0	d_1	d_{11}	2	$4-d_{11}$	$4-d_1$	4
	ارتباط موجب	وجود شك	انعدام الارتباط	وجود شك	ارتباط سالب	

ينعدم الارتباط الذاتي عند القيمة الوسطية ويتم رفض أو قبول الفرضية حسب الحالات التالية:

1- : وجود ارتباط ذاتي موجب.

2- أو :هناك شك في وجود أو انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء.

3- : استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

4- : وجود ارتباط ذاتي سالب.

اختبار (Watson Derbin)ممكن في حالة ما إذا كانت الشروط التالية محققة:

- النموذج له قيمة ثابتة (Constant).
- عدد المشاهدات أكبر من 15.
- لا يفسر .[8]

1-4-اختبار مشكلة عدم ثبات أو تجانس التباين الأخطاء (Test de white):

هذا الاختبار يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي أو أكثر من المتغيرات الخارجية على السواء وضمن نفس معادلة الانحدار:

$$\varepsilon_t^2 = \sum_{j=1}^{k} a_j\, x_{jt} + \sum_{j=1}^{k} b_i\, x_{jt}^2 + a_\circ + U_t$$

نقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى النموذج.

$$y_t = a_\circ + a_1\, x_{1t} + a_2\, x_{2t} + \dots\dots + a_k\, x_{kt} + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t^2 = a_1\, x_{1t} + b_1\, x_{1t}^2 + \dots\dots + a_k\, x_{kt} + b_k\, x_{kt}^2 + a_\theta + U_t$$

$$\begin{cases} H_\circ : a_1 = b_1 = \dots\dots = a_k = b_k = 0 \\ H_1 : a_1 \neq b_1 \neq \dots\dots \neq a_k \neq b_k \neq 0 \end{cases}$$

والعلاقة الإحصائية تكون كالآتي:

$$LM = n\mathcal{R}^2 \sim x_{2k}^2$$

إذا رفضنا الفرضية معناه أنه يوجد احتمال عدم تجانس تباينات الأخطاء والعكس صحيح $LM > \chi_{2k}^2$.

1-5-اختبار الاستقرارية (test de Chow):

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على ما إذا كان النموذج لا تتغير هيكلته من فترة إلى أخرى لذا يتطلب هذا الاختبار تقسيم الفترة المدروسة للظاهرة إلى فترتين أو أكثر، ونظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله ليكن النموذج غير المقيد يكتب على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_1 & 0 \\ 0 & x_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{bmatrix} + \mu$$

[8] وليد إسماعيل السيفو–فيصل مفتاح شلوف ،أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان 2006 ص86

حيث أن: $\boldsymbol{\mu \rightarrow (0.\sigma_i^2)}$

نضع $\beta_1 = \beta_2$:$_0$ فرضية عدم وجود التغير الهيكلي للنموذج.

ويتم اختبارChow بحساب الإحصائية التالية :

$$F=\frac{(SCR_R - SCR_{NR})|K}{(SCR_{NR})|(n-2k)}$$

حيث أن:

$\boldsymbol{SCR_R}$:مجموعة مربعات البواقي المقيدة.

K:عدد المعاملات المقدرة.

ونقارن قيمة F مع القيمة المجدولة لدرجتي الحرية $(n-2k)$،(k) ولمستوى معنوية α.

إذا كان :

$\boldsymbol{F_t}$**>F** :نقبل الفرضية$\boldsymbol{H_0}$إذن النموذج مستقر و بالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلا.

$\boldsymbol{F_t}$**<F** :نرفض الفرضية $\boldsymbol{H_0}$ونقول أن النموذج غير مستقر.

2-تحليل النموذج اقتصاديا: في هذه المرحلة من التقييم نحاول معرفة ما إذا كان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث ننظر أولا إلى إشارة المعالم التي تندرج ضمن النموذج ومن خلالها نستنتج العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ونستطيع قبول النموذج أو رفضه حسب النظرية، حيث إذا كانت العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المفسر هي علاقة طردية و لكن النموذج أعطى نتائج عكسية، في هذه الحالة النموذج مرفوض في إطار النظرية الاقتصادية

المبحث الثاني : تقدير نماذج محددات التضخم

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصول السابقة وبعد تعرفنا على الطريقة التي سوف نستخدمها في عملية التقدير سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبين وبطريقة علمية ما هي محددات التضخم في الجزائر. وهدفنا الآن هو محاولة بناء نموذج قياسي يساعد على تحديد المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر، خلال الفترة 1980 . 2013.

وقبل التطرق إلى تحديد النماذج يجب علينا الإشارة إلى الشكل المطروح وهو أن محددات التضخم هي دالة خطية في المتغيرات المفسرة لها.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

- ✓ **1-المتغير الداخلي**: المتغير الداخلي هو التضخم(inf) في الجزائر، حيث قمنا على مدار فصل كامل في شرحه من خلال تعريفه ومحدداته وكذلك التطور الذي عرفه في الجزائر على امتداد الفترة المدروسة معتمدين في دلك على سلسلة زمنية سنوية من 1980 إلى 2013 .

2-المتغيرات الخارجية: بالعودة إلى النظريات المتناولة في هذا الشأن فإننا نجدها قد ركزت على :

- ✓ (Tch): معدل سعر الصرف، وهو معدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي.
- ✓ (TCho):معدل البطالة بالنسبة المئوية.
- ✓ (PIB): الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالدينار الجزائري.
- ✓ (Dp): الإنفاق العام بالدينار الجزائري.
- ✓ (M2): الكتلة النقدية بالدينار الجزائري.
- ✓ (PPT): سعر البترول بالدينار الجزائري.
- ✓ (SLR): السعر الأدنى المضمون.

المطلب الثاني: دراسة النماذج المتحصل عليها.

بعد التعرف على العلاقة التي تربط بين المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$\mathbf{inf_i=\beta_0+\beta_1 PIB_i+\beta_2 tch_i+\beta_3 Cho_i+\beta_4 dp_i+\beta_5 M2_i+\beta_6 PPT_i+\beta_7 SLR_i+\mu_i}$$

حيث: i يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1980-2013

- النموذج الأول: يكتب المتغير التابع inf على شكل علاقة خطية بدلالة جميع المتغيرات المفسرة، وبعد تقدير المعادلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على النموذج التالي:

الجدول رقم (3-1) :نتائج تقدير النموذج الاول

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/09/15 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	0.000846	0.000780	1.085041	0.2887
M2	-5.91E-07	3.94E-07	-1.501598	0.1462
PIB	-0.001380	0.002972	-0.464485	0.6465
PPT	0.000143	0.003364	0.042644	0.9663
SLR	0.000798	0.001541	0.517460	0.6096
TCH	0.008743	0.065502	0.133475	0.8949
TCHO	0.896472	0.084279	10.63701	0.0000
C	-0.278289	1.883417	-0.147757	0.8838

R-squared	0.874130	Mean dependent var	9.502188
Adjusted R-squared	0.837417	S.D. dependent var	8.902953
S.E. of regression	3.589809	Akaike info criterion	5.606393
Sum squared resid	309.2814	Schwarz criterion	5.972827
Log likelihood	-81.70228	Hannan-Quinn criter.	5.727855
F-statistic	23.81031	Durbin-Watson stat	1.192119
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS

نلاحظ وجود متغيرات مستقلة غير معنوية ومنه نستنتج أن النموذج مرفوض من الناحية الاحصائية بذلك ننتقل إلى النموذج الموالي بعد حذف بعض المتغيرات الغير مفسرة.

النموذج الثاني: يكتب المتغير التابع على شكل علاقة خطية بدلالة جميع المتغيرات المفسرة (بعد حذف المتغيرات الغير مفسرة مع إجراء كل التوقعات للمتغيرات الغير مفسرة)وثم تقدير هذه المعادلة، فتحصلنا باستعمال طريقة المربعات الصغرى اعتمادا على **برنامج EVIEWS**على النموذج التالي

الجدول رقم (3-2):نتائج تقدير النموذج الثاني

Date: 06/09/15 Time: 12:44
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	0.000560	0.000241	2.328972	0.0273
M2	3.98E-07	1.25E-07	-3.183878	0.0035
PIB	-0.000536	8.86E-05	-6.052886	0.0000
TCH	0.034081	0.011111	3.067420	0.0048
TCHO	0.923798	0.025811	35.79124	0.0000
C	2.000000	0.524437	3.813613	0.0200

R-squared	0.984345	Mean dependent var	9.646176
Adjusted R-squared	0.981550	S.D. dependent var	8.675189
S.E. of regression	1.178359	Akaike info criterion	3.324908
Sum squared resid	38.87884	Schwarz criterion	3.594265
Log likelihood	-50.52343	Hannan-Quinn criter.	3.416766
F-statistic	352.1228	Durbin-Watson stat	1.747666
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEVIEWS

- **التحليل الإحصائي:**

أ/ جودة التوفيق (جودة النموذج): النموذج ذو جودة عالية يعني أن القدرة التفسيرية قوية وتدل($\bar{R}^2$=0.98)على أن المتغير التابع التضخم مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بـ 98%، أما الباقي 2% عبارة عن الأخطاء العشوائية أو متغيرات أخرى.

ب/معنوية المعالم (Teststudent):

جدول رقم (3-3): معنوية المعالم للنموذج الثاني

المعالم	المد لولية	Tc:المحسوبة	Tt:المجدولة	الملاحظة	القرار
b_0	0.02	3.81	1.701	Tt<|Tc|	معنوي
b_1	0.02	2.32	1.701	Tt<|Tc|	معنوي
b_2	0.003	3.18	1.701	Tt<|Tc|	معنوي
b_3	0.00	6.05	1.701	Tt<|Tc|	معنوي
b_4	0.04	3.06	1.701	Tt<|Tc|	معنوي
b_5	0.00	35.79	1.701	Tt<|Tc|	معنوي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجeviews

نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_C للحد الثابت أكبر من القيمة الجدولية T_T (T_T=1.701<T_C=2.47)

نقبل الفرضية H_1 وبذلك فجميع المدلوليات للمتغيرات معنوية ،وهي اقل من مدلولية الدرجة المعنوية (0.05)

د/ اختبار المعنوية الكليةTest Fischer):

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 \dots = B_k = 0 \\ H_1: \exists i / B_i \neq 0 \end{cases}$$

بالمقارنة المحسوبة (F_C=352.12)مع القيمة الجد ولية(k=5،n-k-1=28)

عند مستوى المعنويةα=5%نجد:(F_c=352.12>F_t=3.23)

أي يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم إذن: نقبل الفرضية H_1النموذج ذو معنوية كلية أي المتغيرات المستقلة تؤثر في النموذج.

هـ/اختبار الارتباط الذاتي (TEST DURBIN WATSON):

$$\begin{cases} H_0: p = 0 \\ H_1; P \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها فان قيمة (DW) المحسوبة تساوي1.74)(من خلال (DW)عند مستوى معنوية α=5% نلاحظ:

عدد الملاحظات (n=34)وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج (k=5)مستوى الدلالة α=5% نلاحظ قيمة (DW)هي كالتالي:

القيمة العليا (d_u=1.58) القيمة السفلى (d_L=1.33) و منه :

قيمة (4-d_u=2.42) و قيمة (4-d_L=2.67) بذلك تكون القيمة المحسوبة (DW)واقعة في المجال [1.58، 1.33]أي في المجال انعدام الارتباط الذاتي.

و/اختبار عدم ثبات أو تجانس التباين:(Test de white)

نقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى النموذج التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 PIB + \beta_2 TCH + \beta_3 M2 + \beta_4 DP + \beta_5 CHO + \varepsilon_t$$

$$\xi_i^2 = \beta_1 \mathrm{PIB_i} + \alpha_1 \mathrm{PIB_i} + \beta_2 \mathrm{TCH_i} + \alpha_2 \mathrm{TCH_i} + \beta_3 M2 + \alpha_3 \mathrm{M2} + \beta_4 DP + \alpha_4 \mathrm{DP} + \beta_5 CHO + \alpha_5 CHO$$

اختبار الفرضية يكتب كالأتي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq \beta_1 \neq \alpha_2 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

باستعمال برنامجEVIEWS تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(3-4):يبين إختبار الفرضيات

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.201966	Prob. F(20,11)	0.3875
Obs*R-squared	21.95414	Prob. Chi-Square(20)	0.3430
Scaled explained SS	35.53814	Prob. Chi-Square(20)	0.0174

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجeviews

الإحصائية(LM)تتبع توزيع(KHI-DEUX)بدرجة حرية(P=2K)حيث:

K عدد المتغيرات المستقلة

$N=34LM=NR^2=21.95<\chi^2_{10}=22.618$

إذن نرفض فرضية H_0 التي تنص على عدم وجود تجانس تباين الأخطاء عند درجة المعنوية $\alpha=5\%$ وهذا ما تبينه قيمة المدلولية المقدرة التي تساوي 0.34 وهي اكبر من درجة المعنوية (0.05)

ي /اختبار استقرار النموذج test de chow:

من اجل معرفة مدى استقرار النموذج نقوم باختبار **test de chow** بعد تقسيم الفترة المدروسة الى فترتين و اختيار سنة **1994** كبداية الفترة الثانية .

وليكن النموذج غير المقيد يكتب على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \end{bmatrix}=\begin{bmatrix} x_1 & 0 \\ 0 & x_2 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{bmatrix}+\mu$$

حيث أن: $\boldsymbol{\mu \xrightarrow{suit} (0.\sigma_i^2)}$

نضع $H_0: \beta_1 = \beta_2$ فرضية عدم وجود التغير الهيكلي للنموذج.

ويتم اختبار chow بحساب الإحصائية التالية :

$$F=\frac{(SCR_R-SCR_{NR})|K}{(SCR_{NR})|(n-2k)}$$

ونقارن قيمة F مع القيمة المجدولة لدرجتي الحرية $(n-2k)$،(k) ولمستوى معنوية α.

إذا كان :

$\boldsymbol{F_t>F}$:نقبل الفرضية $\boldsymbol{H_0}$ إذن النموذج مستقر و بالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلا.

$\boldsymbol{F_t<F}$:نرفض الفرضية $\boldsymbol{H_0}$ ونقول أن النموذج غير مستقر.

وبالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم(3–5):إختبار استقرار النموذج

Chow Breakpoint Test: 1994 Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints Varying regressors: All equation variables Equation Sample: 1982 2013			
F-statistic	2.179616	Prob. F(6,20)	0.0885
Log likelihood ratio	16.10006	Prob. Chi-Square(6)	0.0132
Wald Statistic	13.07770	Prob. Chi-Square(6)	0.0418

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجeviews

- لديناF_t=2.62>F=2.17 وهذا ما تبينه قيمة مدلولية F المقدرة 0.08 اكبر من(0.05)ومنه نقبل الفرضيةH_0وهذا يدل على استقرار النموذج وعليه نقول أن النموذج مستقر خلال الفترة المدروسة .

- **التحليل الاقتصادي:**
- الثابت (c)إشارته موجبة (2) أي توجد متغيرات تؤثر بالإيجاب على التضخم.
- –سعر الصرف (tch):تدل الإشارة الموجب في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين التضخم و (tch)علاقة طردية ،وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ،حيث أن الأثر الحدي يساوي (0.034) أي أن زيادة(tch)بوحدة واحدة فإن التضخم سوف يزداد ب(0.03)،وهذا ما يعكس الأهمية البالغة لسعر الصرف بالنسبة للتحكم في التضخم ،ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- الكتلة النقدية (m2): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بينالتضخم و(M2)علاقة طردية ،وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، فإذا زادت m2بالنسبة للعملة الوطنية(دج) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم3.29،وهذا ما يعكس الأهمية m2 فمنذ التسعينات قام بنك الجزائر باعتماد سياسة نقدية من اجل الحفاظ على تخفيض معدلات التضخم ،ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين أن كل متغيرات المحصل عليها هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية.
- **خلاصة:** من خلال جميع الاختبارات السابقة نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لمحددات التضخم، من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي ونماذج الانحدار (البسيط و المتعدد)، ثم المشاكل التي قد نواجهها وكيفية معالجتها، ومن اجل معرفة نوع العلاقة بين التضخم ومحدداته، استعملنا نموذج الانحدار المتعدد عن طريق نموذج خطي ،حيث توصلنا في الأخير إلى قبول النموذج الثاني، المقبول من الناحية الاقتصادية و الإحصائية، وهذا بعد رفض النموذج الأول لوجود متغيرات غير معنوية (غير مفسرة) ،ثم قمنا باختبار استقرارية النموذج لتأكيد جودته.

وبهذه الدراسة القياسية يمكننا القول بآن كل من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وسعر الصرف الحقيقي (TCH) والكتلة النقدية (m2) البطالة (tcho) والإنفاق العام (dp)، هم العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيرا في التضخم في الجزائر على غرار العوامل الاقتصادية الأخرى.

فهرس:

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان.	
الإهداء.	
مستخلص الدراسة.	
فهرس المحتويات.	II-I
فهرس الأشكال والجداول.	III
مقدمة عامة.	أ-ج
الفصل الأول :الإطار النظري للتضخم.	
مقدمة الفصل.	2
المبحث الأول :تعريف التضخم وقياسه.	3
المطلب الأول :تعريف التضخم.	3
المطلب الثاني : قياس التضخم.	4
المبحث الثاني : أنواع التضخم وأسبابه.	8
المطلب الأول : أنواع التضخم .	8
المطلب الثاني : أسباب التضخم .	14
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للتضخم والسياسات المعالجة له.	18
المطلب الأول : النظريات المفسرة للتضخم	18
المطلب الثاني : السياسات المعالجة للتضخم .	28
خلاصة الفصل .	36
الفصل الثاني:ظاهرة التضخم في الجزائر.	
مقدمة الفصل.	38
المبحث الأول: تطور نظام الأسعار وأسباب التضخم في الجزائر.	39
المطلب الأول: سياسة الأسعار في الجزائر منذ 1980	39
المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.	41
المبحث الثاني: أثار التضخم على الاقتصاد و المجتمع الجزائري .	45
المطلب الأول: اثر التضخم على الاقتصاد الجزائري .	45

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم	47
المبحث الثالث: محددات التضخم في الجزائر .	48
المطلب الأول: التعريف بالمتغير التابع (التضخم) .	48
المطلب الثاني: المتغيرات المفسرة للتضخم .	49
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث : دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر (1980–2013) .	
تمهيد	59
المبحث الأول : نظرية الاقتصاد القياسي .	60
المطلب الأول : تعريف الاقتصاد القياسي .	60
المطلب الثاني : مراحل تحليل النموذج واختيار أحسن نموذج .	68
المبحث الثاني : تقدير نماذج محددات التضخم .	73
المطلب الأول : تقديم متغيرات الدراسة .	73
المطلب الثاني : دراسة النماذج المتحصل عليها .	74
خلاصة الفصل	81
خاتمة عامة.	83
قائمة المراجع.	87
الملاحق.	

خاتمة عامة

لقد كانت ومازالت ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني،و لهذا فقد حاولنا في هذه الدراسة ، التعرف على أهم محددات التضخم ،وكذا أسبابها وآثارها على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، معتمدين على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ،و على النظريات الاقتصادية والتحاليل الفكرية لأهم المدارس.

امتدت فترة الدراسة (1980-2013) وخلال هذه الفترة مر الاقتصاد الجزائري، بعدة أزمات وكذا تطورات كانت لعل أهم أسبابها انخفاض أسعار البترول في الثمانينات وكما هو معروف فإن أكثر من 90% من صادرات الجزائر من المحروقات، ومع بداية الألفية الجديدة عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري بالإيجاب.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول الأول والثاني نظريان والثالث تطبيقي تحليلي.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لظاهرة التضخم، حيث تم إعطاء تعريف شامل لها ،و التعرف على طرق قياسه وفي المبحث الثاني أسبابه وأنواعه،وفي المبحث الأخير تم توضيح النظريات المفسرة للتضخم ، والسياسات المعالجة له، وتفسير في الأخير لمنحنى فيليبس وتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة وكذا الأجور، وكذلك أهم الانتقادات الموجه له من طرف ميلتون فريدمان.

أما الفصل الثاني فقد خصص لظاهرة التضخم في الجزائر، في المبحث الأول رأينا نظام الأسعار في الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وذكر لأهم الأسباب لعل أبرزها التضخم المستورد والكتلة النقدية والإنفاق الحكومي،و بالإضافة إلى الأجور ،هذه المعدلات المرتفعة للتضخم أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري وعلى مستوى معيشة الأفراد،فنجد أن هذه الظاهرة أدت إلى ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الادخار وتقليص حجم الاستثمار وتوجيهه إلى قطاعات عادة ما تكون غير إنتاجية ،كما ساهم في تدهور القوة الشرائية للنقود وارتفاع معدلات البطالة .

و في المبحث الأخير تم التعرف على محددات التضخم في الجزائر، التي استخلصت بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالات العلمية والملتقيات الوطنية .

أما الفصل الثالث فأهتم في المبحث الأول بالقياس الاقتصادي والطريقة التي انتهجت في الدراسة ، إذ تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى .

أما المبحث الثاني فاهتم بتقدير كل من المتغيرات المفسرة والمتغير التابع من خلال الاعتماد على برنامج eviewsو ذلك بالاختبارات التالية :

- ✓ اختبار معنوية المعالم (test student).
- ✓ اختبار المعنوية الكلية (test de ficher).
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (test durbinWatson).
- ✓ اختبار تجانس تباين الأخطاء (test de white).

اختبار استقرار النموذج (test de Chow)

.في الأخير تبين أن التضخم يتأثر بالمتغيرات التالية :الكتلة النقدية والإنفاق العام وسعر الصرف والناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم إثبات صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: تم إثبات صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: عدم صحة الفرضية.

نتائج البحث

ومن خلال الدراسة تمكنا من استخلاص النتائج التالية .

- يعتبر الإنفاق العام من المتغيرات المفسرة للتضخم في الجزائر، حيث خلال فترة الدراسة عرف الإنفاق تطورا كبيرا مما جعله أهم محدد للتضخم، كما أن الكتلة النقدية فسرت التضخم وهذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية .
- الناتج الداخلي الخام يدخل في تفسير التضخم وكذلك الأجور وأسعار البترول بالرغم من أن الاقتصاد الوطني يعتمد على الريع البترولي وربما لم يظهر أثره بسبب ارتباطه مع متغيرات أخرى إحصائيا في النموذج.

- يعتبر نظام الأسعار أهم مصدر للتضخم في الجزائر وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة إذ إن اعتماد الجزائر على سياسة دعم الأسعار وتسقيفها،خاصة بالنسبة للسلع الضرورية يجعل التضخم في الجزائر ينتمي للتضخم المكبوت،والذي يدار بواسطة سياسات حكومية ،وهذا ما يوضح أن التضخم في الجزائر هو في حقيقة الأمر أعلى من النسب المصرح بها.

الاقتراحات:

- إصلاح القطاع المصرفي، والسياسات النقدية وذلك لأجل امتصاص الكتلة النقدية ، والعمل على كبح التضخم.
- تنويع مصادر الإحصاء في الجزائر وجعلها أكثر دقة وهذا لتسهيل الباحثين إجراء ،الدراسات ولدقتها لتتطابق مع الواقع الاقتصادي.
- إشراك الجامعة والبحث العلمي في إيجاد حلول حقيقية لظاهرة التضخم في الجزائر..

آفاق الدراسة :

حاولنا في هذه الدراسة إعطاء وجه تحليلي وقياسي للتضخم في الجزائر،إلا انه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة .

ويمكن اقتراح العناوين التالية للبحث:

- دراسة قياسية مقارنة لمحددات التضخم بين الجزائر والمغرب وتونس.
- تأثير معدلات التضخم على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع التضخم	14
(1 – 2-)	منحنى فيليبس	25
(2 – 1)	تطور معدلات التضخم في الجزائر(1980 – 2013)	49
(2 – 2)	تطور الناتج الداخلي الخام (1980 – 2013)	50
(2 – 3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر(1980 – 2013)	51
(2 – 4)	تطور الكتلة النقدية(1980-2013)	52
(2 – 5)	أسعار البترول في الجزائر(1980 – 2013)	53
(2 – 6)	معدل البطالة في الجزائر (1980 – 2013)	54
(2 – 7)	الاجر الأدنى المضمون في الجزائر (1980 – 2013)	55
(2 – 8)	تطور أسعار الصرف في الجزائر (1980 – 2013)	56
(3 -1)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	63

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(3-1)	نتائج التقدير للنموذج الأول	74
(3-2)	معنوية المعالم للنموذج الثاني	75
(3-3)	معنوية المعالم للنموذج الثاني	76
(3-4)	اختبار استقرار النموذج	80

الكتب

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
2. إسماعيل عبد الرحمان حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999.
3. أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي، شركة رؤية طبع نشر توزيع مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
4. حسين علي بخيت ،سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري الطبعة العربية، الأردن 2009 .
5. حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1995.
6. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1997.
7. رايس فوضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر(2000-2011)،بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/ 62.
8. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 266، 1998.
9. زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003 .
10. صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
11. صلاح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
12. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2006.

13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطبع ،ط2، الإسكندرية مصر ،2005 .

14. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

15. عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

16. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999.

17. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الرياض، 2006.

18. فروخي جمال ،نظرية الاقتصاد القياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1993 .

19. كامل علاوي كاظم الفتلاوي _ حسن لطيف الزبيدي ،القياس الاقتصادي النظرية و التحليل ،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان 2011.

20. مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، عمان، ط1، 2004.

21. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

22. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

23. محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1،2007.

24. محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

25. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

26. مكيد علي ،الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر2011.

27. ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشريف، مدخل في علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر، عمان.

28. نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

29. هاري كلجيان، والاس اوتس،مقدمة في الاقتصاد القياسي،ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية،النشر العلمي والمطابع، رياض 1990.

30. وليد إسماعيل السيفو–فيصل مفتاح شلوف ،أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان 2006 .

.المذكرات

1. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة ،2006،ص253.

2. نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009.

3. حمادي خديجة،علاقة التضخم بالأجور في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2009.

4. بركان زهية، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاقتصاد، 2010.

منتديات

1. WWW .elbassaire .net

2. المنتدى الإسلامي، http://islamfin.go-forum.net/t594-topic أطلع عليه يوم 2015/05/15.

3. منتدى شباب الجزائر،

http://www.shababdz.com/vb/shababdz19868/#ixzz351Vw kqq6 أطلع عليه بتاريخ 2015/04/29.

مراجع بالفرنسية

Zaidi HHizia , comprendre l'inflation en algérie, 2013.